خلاصة القول في الخصائص النحوية
للفظ الجلالة (الله)

الدكتور: خالد بن إبراهيم النملة*

- بكالوريوس من كلية اللغة العربية عام 1410هـ.
- ماجستير من قسم النحو والصرف وفقه اللغة من الكلية نفسها عام 1415هـ.
- دكتوراه من القسم نفسه عام 1419هـ.
- يعمل الآن أستاذاً مشاركاً في قسم النحو والصرف وفقة اللغه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المقدّمة:

الحمد لله المتفرِّد بالجلال والجمال والكمال، والصلاة والسلام على مَن اختصَّه الله تعالى ورفع ذكره، فشرّفه على الإنس والجان، نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه ومَن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ للفظ الجلالة (الله) من الخصائص اللغوية ما يناسب تفرُّدَ مسمّاه بالوحدانية واستحقاق الإلهية، فهو لفظ يتفرّد بشرف اختيار الله تعالى له ليكون اسمه الدالَّ على جميع أسمائه الحسنى وصفاته العليا بدلالته على إلهيته المتضمّنة ثبوتَ صفات الإلهية له، مع نفي أضدادها عنه(1)، وهو اسمه العظيم الذي يرجع إليه كل اسمٍ، ويضاف إلى تفسيره كلُّ معنى(2).

(1) انظر: مدارج السالكين لابن القيم 32/1.

(2) انظر: أحكام القرآن لابن العربي 798/2.

وفي هذه الأوراق بحث لُغويّ يكتسي الشرف من خلال دراسته تلك الخصائصَ اللغوية التي ينماز بها لفظ (الله) عن غيره من ألفاظ العربية، كما يستمدُ البحث قيمته من قيمة الموضوع الذي يتناوله بالدرس والنظر.

وقد دعا إلى إعداد هذه الأوراق، ورَفَع الهمّةَ لتسطيرها بخصائص هذا اللفظ الشريف عدّة أسباب، من أبرزها:

1 – شرف اللفظ الذي تدور حوله مسائل هذا البحث، وقيمة الموضوع الذي يدرسه.

2 – رجاء ما عند الله من الجزاء والثواب بخدمة اسمه الأعظم والأكبر، من خلال إظهار ما فيه من أوجه الاختصاص اللغوي.

3 – محاولة جمع مسائل الاختصاص المبثوثة في كتب النحويين الأولين، ودراستها للوقوف على آراء النحويين الأوائل والباحثين المحدثين فيها.

وبعد جمع المادة العلمية لهذا البحث ظهر أنّه يحسن أن يكون تقسيمه على النحو الآتي:

بعد هذه المقدّمة التي تشمل أسبابَ الاختيار، وخطةَ البحث، والمنهجَ فيه، والوقفةَ مع دراسة سابقة له، يأتي التمهيد، وفيه:

1 – المدخل بذكر عناية النحويين بهذا اللفظ، وإشاراتهم إلى اختصاصه بأحكام لغويّة لا تكون لغيره.

2 – التأكيد أنّ لفظ (الله) عربيّ الأصل، وليس منقولاً من الأعجمية.

3 – الإشارة السريعة إلى أسباب حذف الألف من لفظ (الله) خطًّا.

ثم تأتي مسائل الاختصاص – بعد ضم النظائر – لتنتظم في الفصول الآتية:

الفصل الأول: خصائص لفظ (الله) في باب العلم، وهي:

1- (الله) عَلَم مختص بالمعبود بحق، اسمٌ وليس صفة.

2- تفخيم لام (الله) تعظيمًا له وتنويهًا به.

وهذه الخَصِيصَة وإن كانت بعيدة عن باب العلم إلا أنَّها أقرب إليه من بابي القسم والنداء، ولعلّ ما يسوّغ جعلّها مع الأولى في باب العلم أنّها تبحث في اختصاصٍ في اللفظ نفسه، وليس في اختصاصه من خلال دخول أداة عليه عند القسم به، أو عند ندائه، كما في الفصلين الثاني والثالث.

الفصل الثاني: **خصائص لفظ (اللّه) في باب القَسَم، وهي**:

1- دخول تاء القسم عليه.

2- دخول لام القسم عليه.

3- دخول ميم القسم عليه.

4- التعويض معه من حرف القسم.

5- جرُّه بلا عوض من حرف القسم المحذوف.

الفصل الثالث: **خصائص لفظ (اللّه) في باب النداء، وهي**:

1- جواز دخول (يا) النداء عليه.

2- قطع همزة (أل) منه في النداء.

3- التعويض من (يا) النداء بميمّ مشدّدة في آخره.

ومن أبرز معالم النَّهج في كتابه هذا البحث: الحرصُ على الإيجاز في العبارة، مع إحالة المستزيد إلى المراجع المفيدة، ومحاولةُ تأصيل المسائل من كتب الأقدمين، والتركيزُ على ما يثبت أنّه من خصائص هذا اللفظ الشريف، كما أنّ ترك التعريف بالأعلام، أو ذكر سنوات وفياتهم أمرٌ مقصود في البحث، ومن المعالم: وضعُ لفظ (الله) بين قوسين؛ للإشارة إلى أنَّ المقصودَ اللفظُ وليس ذاتَ الله تعالى.

وقد أسميته: ((خلاصة القول في الخصائص النحوية للفظ الجلالة (الله)))؛ أمّا ((خلاصة القول)) فلأنّه يتضمّن مناقشةً لآراء مَن كتب في هذا الموضوع من المحدَثين، ممّن أطال وتوسّع في الخصائص، وستأتي الوقفات معه في الفقرة التالية، وأمّا "النحوية" فجاءت

تغليبًا للجانب النحوي في الخصائص؛ إذ جميع الخصائص المذكورة – إذا استُثنيَت خَصِيصَة تفخيم لامه – خصائصُ نحوية.

ويحسن هنا الوقوف عند أمرين، تجدر الإشارة إليهما:

أوّلهما: أنّ العزمَ كان معقودًا لاستكمال الكتابة في كل الجوانب اللغوية المتعلّقة بهذا اللفظ الشريف، من حيثُ أصلُه، والآراءُ في أصل اشتقاقه، ونوعُ (أل) فيه عند من يرى أنّه مشتق، ووزنُه الصرفي، وخصائصُه. لكنّني وجدت الجوانب الأولى التي تبيّن أصلّه، واشتقاقَه، وما يتعلق بذلك من نوع (أل) فيه، والوزنَ الصرفي، قد أحسنَتْ استيفاءَ الحديث فيها الباحثةُ الكريمة: زينب بنت أسعد هاشم بن محمّد سبَّاك، وانفرد بحثها بتصحيح نسبة أحد الأقوال في أصل لفظ (الله) إلى سيبويه، وذلك في: (الفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة) [1]، فاتّجه العزم بعد هذا للبحث في الخصائص النحوية للفظ (الله) فقط.

والآخر: أنّه قبل تسطير خاتمة هذه الدراسة أعارني زميلي الفاضل د. سيف بن عبد الرحمن العريفي نسخته من كتاب: (رسالة في لفظ الجلالة: الله) لمؤلفه: محمّد إبراهيم محمّد عبد الله[2]، فوجدت المؤلف الفاضل قد نال بهذا الكتاب شرف السبق بمحاولة جمع الخصائص اللغوية لهذا اللفظ الشريف في الفصل الثاني من الكتاب، غير أنّه تجوّز وتوسّع في بيانها ودراستها. فلزمني هنا أنْ أعرّف بهذا الكتاب، وأنْ أُشير إلى الفروق بينه وبين بحثي هذا، وما ينفرد به بحثي عنه.

أقام المؤلف كتابه على مقدّمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة جعلها لثَبَت المراجع، ومحتويات الرسالة.

تناول في التمهيد الإشارة إلى ما ظهر له من الخصائص الشرعية للفظ (الله).

---

(1) منشور في (مجلة الدراسات اللغوية)، الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 44 – 103.

(2) نشرته مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، عام 1411هـ.

وجاء الفصل الأول من الكتاب في تسعة مباحث، هي: تعريفُ لفظ الجلالة، وهل هو الاسم الأعظم؟ - وأهو عَلَم أم صِفة؟ وأهو عربي أم أعجمي؟ وأهو مرتجل أم مشتقّ؟ وما أقوال العلماء في أصله الاشتقاقي؟ - وأصلُه الإعلالي، ووزنُه الصرفي، والفرقُ بينه وبين كُلٍّ من: (الإله) و(إله)، ونوعُ (أل) فيه.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: (الخصائص اللغوية للفظ الجلالة)، في أحد عشر مبحثًا، شملت إحدى وعشرين خَصِيصَة لغويّة للفظ (الله).

ومن أظهر الفروق بين الكتاب وبحثي هذا — ومن خلالها يتضح ما ينفرد به بحثي عنه — الأمور الآتية:

1-أنّ في الكتاب دراسةً عامّة للفظ (الله) شملت الخصائصَ وغيرَها من المباحث التي درسها المؤلف في الفصل الأول، وأمّا هذا البحث فهو لدراسة الخصائص النحوية فقط.

2-عَمد المؤلفُ في الكتاب إلى الاستطراد والتفصيل في قضايا ليست ذات صلة مباشرة بموضوع البحث، وكان يمكن الاستغناء عن ذلك التطويل بالإشارة السريعة، بينم اتّسم هذا البحث — فيما أرجو — بالإيجاز والاختصار، والتركيز على موضوع البحث، ومن صور الاستطراد في الكتاب:

أ — تفصيل القول في اختلافات النحويين في الأعرف من أبواب المعارف (ص 69 — 71)، بالرغم من انتباه المؤلف ونصّه قبل إيراد الخلاف وبعده على أنّ لفظ (الله) خارج عن هذه الأقوال؛ إذ لفظ (الله) أعرفُ ألفاظ المعارف على الإطلاق، بغضّ النظر عن الأعرف من أنواع المعرفة الستة أو السبعة، أهو الضمير أم العلم أم الإشارة.

ب- الإطالة في الحديث عن خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى (ص 72 – 74).

ج- فَرْشُ القول في شروط التثنية والجمع العشرة، وما في بعض تلك الشروط من اختلافات بين النحويين (ص 74 – 78).

د – محاولة حصر الألفاظ التي أضيفت إلى لفظ (الله) في القرآن، كعهد الله، ورزق الله، وفضل الله، وغيرها (ص 82 – 86)، ومن الواضح أنّ ثمرة حصرِ هذه الألفاظ لموضوع السياق الذي ذكرت فيه، وهو أن لفظ (الله) يضاف إليه ولا يُضاف، بعيدة.

هـ- الحديث المفصّل عن معنى التعجّب في اللغة والاصطلاح، وصيغه السماعية والقياسية، وبسط القول في الاختلافات النحوية في ذلك (ص 184 – 195).

و – دراسة اسم الله (المهَيْمِن)، وأهو مصغّر أم لا؟ (ص 208 – 215).

3- التوسّع والتجوّز في الحكم لبعض المسائل بأنّها من خصائص لفظ (الله)، وهي ليست كذلك حقيقة، بينما حرصتُ في بحثي على ألا أذكر إلا ما ثبت أنّه من خصائص هذا اللفظ، وهذا هو أبرز الفروق بين العَمَلين، وأولاها بالعناية؛ لأنّه يُظهر الفرق بينهما في موضوع البحث.

والتوسّع والتجوّز عند المؤلف الفاضل هو الذي أوصل الخصائص عنده إلى إحدى وعشرين خَصِيصَة، بينما ينتهي هذا البحث إلى أنّها عشر خصائص فقط. وقد جاء التوسّع عنده في ذكر هذه الخصائصَ على ثلاثة أنواع، هي:

النوع الأوّل: أن بعض الخصائص المذكورة في الكتاب هي في الحقيقة وعند إنعام النظر نتائجُ لخصائص أخرى، وفروعٌ عنها، وليست خصائص مستقلة. وأذكر لهذا مثالين: أولهما: الخصائص الثلاث التي جعلَها المؤلف خصائص مستقلة، وهي: أنّ لفظ (الله) لا يُثنّى ولا يُجمع (ص 72)، وأنّه يُضاف إليه ولا يُضاف (ص 79)، وأنّه يُنعتُ ولا يُنعتُ به (ص 129) هي فروع عن أصل واحد، هو أنّ لفظ (الله) عَلَمٌ لا يطلق إلا على المعبود بحق، ولا يشترك معه في التسمية به أحد، (ص 67).

والمثال الآخر: الخَصِيصَة التي جعلها المؤلف مستقلّة، وهي: أنّ ضمّة هائه في (اللهُمّ) هي ضمّةُ الاسم المفرد في النداء، وأنّ إعرابه على ما قبل آخره (ص 115)، وهذه في الحقيقة نتيجة لخَصِيصَة أخرى ذكرها المؤلِّف، وهي: حذف حرف النداء قبل لفظ (الله) والتعويض منه بميمٍ مشدّدة في آخره (اللهمّ)، (ص 96).

النوع الثاني: الجمع في عرض الخصائص بين ما هو للفظ (الله) وما هو لله تعالى الواحدِ الأحدِ، وهذا كثير في الكتاب، ظهر في بدايته عند الحديث في التمهيد عن الخصائص الشرعية للفظ الجلالة (الله)، وذكر منها (ص 8 – 15): ((تعليق التوحيد به في قولنا: لا إله إلا الله))، و((الابتداء به في جميع الأمور بمثل قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم))، و((ختم المناشير به والتواقيع، في قولك: حسبي الله))، وتأكيد رسالة الرسل به في مثل: رسول الله، و((تزيين حجّ الحجّاج بذكر لفظ الجلالة (اللهمّ) دون غيره))، و((انتظام غزو الغزاة به في قولك: الله أكبر))، و((أنّه لا يُقسَم إلا به)) و((أنّ الحكم والتوكّل والمشيئة والنذر ونحوها لا يكون إلا له))، وغير ذلك ممّا عدَّه من خصائص لفظ (الله)، وهي في الحقيقة الشرعية ممّا لا يكون إلا لله تعالى وحده، لكنّها ليست من خصائص لفظ (الله). وأمّا الجمع بين ذلك فيما جعله خصائص لغوية للفظ (الله) فمن أمثلته:

أ – ما ذكر أنّه لا يطلق على الله أنّه مُتعجِّبٌ؛ لأنّ التعجّب استعظام شيء خفي سببه، والاستعظامُ وخفاءُ السبب لا يصحّ أن يطلق شيء منه على الله تعالى (ص 182). وهذا ظاهر في أنّ هذا الحكمَ غيرُ مختص بلفظ (الله)، بل يشمله وغيرَه من أسماء الله وصفاته.

ب- ما ذكر أنّ لفظ (الله) لا يُصغّر تعظيمًا له، (ص 206). وهذا أيضًا غير مختص بلفظ (الله)، بل إنّ المؤلف أشار إلى ذلك بقوله في الصفحة نفسها: ((وذلك أنّ لفظ الجلالة (الله) – وكذا جميع أسمائه وصفاته – لا يقبل التصغير، ولا يصحّ في حقّه ذلك تعظيمًا له جلّ وعلا وتنزيهًا)).

ج- ما ذكره من اختصاص لفظ (الله) بحذف الألف منه في الرسم الإملائي، (ص 233). وحذف هذه الألف غير مختص بهذا اللفظ الشريف، بل هي محذوفة من كلمة (إله) قبل دخول (أل) عليها، وهذا عند من يرى أنّ أصله هو (إله)، وأيضًا هذا الحذف في الرسم الإملائي موجود في ألفاظ أخرى، نحو: الرحمن، وهذا، ولكن، وغيرها.

النوع الثالث: التكلّف في نسبة بعض الخصائص للفظ (الله)، وهي ليست للّفظ، ولا لله تعالى، ولا لشيء من أسمائه أو صفاته، وإنّما هي صورٌ مجمّعة من مواضعَ شتّى، جعلها المؤلف تكلّفًا من خصائص لفظ (الله)، ومن أغْرَبِ ما ذَكَرَه جَعْلُه: (عدم انتقاص معناه بنقص حروفه)، (ص 216 – 218) إحدى خصائص اللفظ الشريف، وأنّ صورَ نقصِ حروفه مع بقاء معناه أربعٌ، هي:

أ – حذف همزة الوصل منه، وبقاؤه على (لله) الدالة عليه على وجه الاختصاص، واستشهد على هذا بآيات كثيرة، منها: (**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**) [البقرة/284].

ب- حذف اللام الأولى وبقاء الهمزة، فيبقى اللفظ على (إله)، دالاً على الله سبحانه، كقول الله تعالى: (**إِلَهُكُمْ إِلَهٌ واحِدٌ**) [النحل/22].

ج – حذف الألف واللام معًا، وبقاؤه على (لَهُ) الدالّ على الله تعالى، ومنه قول الله تعالى: (**لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ**) [التغابن/1].

د – حذف اللام الباقية من (لَهُ)، أو بعبارة أخرى كما ذكر، حذف الألف واللامين معًا، وبقاء الهاء المضمومة في: (هُوَ)، والواو زائدة عوضًا عن الضمّة، فالهاء المضمومة مع الواو تدل عليه سبحانه، ومن ذلك قول الله تعالى: (**هُوَ الحَيُّ لا إِلَهَ إلاَّ هُوَ**) [غافر/ 65]. هكذا قال. وقال في آخرها (ص 218): ((وتلك الصور كما ترى نطق بها القرآن جميعًا)). ولا يخفى ما في هذا الرأي من التكلّف في جعل لفظ (الله) مختصًّا بهذه الصور من الحذف، ولا يشفع للمؤلف في هذا أنّه ناقِلٌ من بعض كتب المفسّرين كالرازي وغيره.

وبهذه الفروق تتّضح الأمور التي ينفرد بها هذا البحث عن الكتاب، وهي:

1-أنّه بحث في الخصائص النحوية للفظ الجلالة، وليس في جميع المسائل اللغوية المتعلّقة به.

2-التركيز مع الإيجاز على ما يثبت أنّه من الخصائص النحوية لهذا اللفظ الشريف، وترك ما ليس كذلك، ولو كان المتروك مذكورًا عند بعض العلماء.

3-عَدَدُ الخصائص فيه عشر خصائص فقط، وهي ما أجزم أنّها من الخصائص.

وتبقى بعد هذا للكتاب قيمته العلميّة، ويُحفظ لمؤلِّفه الفاضل سبقُه العلميّ في تناول هذا الموضوع، واجتهادُه فيه، وقد جعلت الكتاب بعد اطّلاعي عليه أحد الكتب التي أحيل في الحاشية المستزيدَ إليها في مسائل لفظ (الله).

وتبقى بعد هذا كُلّه علاقةُ هذا البحث بالكتاب علاقَة مُكاملةٍ في ميدان البحث النحوي، وعلاقة منافسةٍ في مدارج الترقّي نحو الشرف من خلال خدمة هذا اللفظ الشريف، وهي أيضًا علاقة مشاركةٌ في السعي لكسب رضي الله تعالى وصفحِه وعَونِه من خلال التعاون في إبراز خصائص اسمه الأعظم والأكبر، المستلزمُ لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العليا.

أسأل الله تعالى بكل اسم هو له أنّ يشكر في هذا العمل السعيَ، وأنّ يتقبّله منّي، وأنْ يرفع به منزلتي، وهو المسؤول أن يتجاوز عنّي ما به من زلل، أو خطأ، أو زيادة، أو نقص. — والله أعلم، وصلّي الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمّد.

التمهيد:

(1)

اختُصّت بعضُ الألفاظ في النظام اللغوي العربي بخصائص لغوية تميّزها عمّا كان مثلّها في النوع، أو الوظيفة، أو البناء، فللأعلام، مثلاً، من الخواصّ ما ليس لغيرها من الأسماء، ولبعض العوامل والمؤثرات اللفظية من أوجه الاختصاص ما ليس لغيرها ممّا يشترك معها في الوظيفة الإعرابية، ولبناء الاسم الثلاثي ساكن الوسط من الخصائص النحوية والتصريفية ما ليس لغيره من الأبنية.

وقد يكون لألفاظٍ محدّدة خصائصُ في الاستعمال العربي ليست لغيرها، ومن أظهر تلك الألفاظ اختصاصًا، وأشرفها تميّزًا وانفرادًا لفظ (الله) تعالى مسمّاه، الذي جاء

اختصاصُه من اختصاص مسمّاه جلّ وعلا، ومن كثرة استعماله، كما سيظهر في طيّات هذا البحث.

ولقد تعدّدت في كتب النحويين منذ بدايات التدوين الإشاراتُ والعباراتُ التي تقف عند هذا اللفظ الشريف لتستثنيه من قاعة قياسيّة، ولتبيّنَ تفَرّدَه بحكمٍ يخصّه دون غيره من جميع ألفاظ العربية، ومن ذلك قول سيبويه[1]: ((فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه؛ لكثرته في كلامهم، ولأنّ له حالاً ليست لغيره)).

ومنه قول أبي البركات الأنباري[2]: "فإن لهذا الاسم جلّ مُسمّاه من الخواص ما ليس لغيره"، وقوله بعدها بقليل[3]: "وإذا كانت الأسماءُ الأعلامُ لها من الخواصِّ ما ليس لغيرها، فكيف لا يكون لهذا الاسم جلّ مسمّاه وهو علم الأعلام ومعرفة المعارف؟".

ومنه قول ابن أبي الربيع[4]: "وقد خصّته العرب بأشياء، وذلك لكثرة استعماله".

ومن ذلك أيضًا إشارات الرضي التي يقول في واحدة منها[5]: "إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسمّاه تعالى"، ويقول في الأخرى[6]: "لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعًا لاختصاص مسمّاها بخصائص".

(2)

ولم يكن عدد هذه الخصائص التي انماز بها هذا اللفظ الشريف عن غيره من الألفاظ محلّ اتفاق بين النحويين الأوائل؛ فبينما يقف تعدادُها عند بعضهم عند خمس خصائص، كما عند الأصفهاني الباقولي شارح اللُمع، في قوله[7]: "فالجوابُ أنّ العرب قد خصّت لفظة

([1]) الكتاب 197/2.
([2]) البيان في غريب إعراب القرآن 34/1.
([3]) السابق نفسه.
([4]) البسيط في شر الجمل 934/2.
([5]) شرح الكافية 457/1/1.
([6]) السابق 1186/2/2.
([7]) شرح اللمع 623/2.

(الله) بخمسة أشياء"، يَصِلُ بها بعضُهم إلى تسع خصائص، كما عند ابن أبي الربيع الذي ذكرها دون التصريح بحصرها بعددٍ معيّن[1].

ولا يُعلمُ على وجه التحديد عددُ هذه الخصائص عند المالقي في كتابه المفقود: (التحلية في البسملة والتصلية) الذي ذكر فيه خصائص هذا اللفظ، وصرّح بذلك في موضعين من كتابه: (رصف المباني في حروف المعاني)، أحدهما: قوله بعدما ذكر بعض خصائصه في النداء[2]: "وغير ذلك ممّا ذكرناه من الخواصّ في كتاب: التحلية في البسملة والتصلية"، والآخر قوله في ميم (اللهُمّ) [3]: "وإنّما زيدت للتعظيم في هذا الاسم خاصة؛ لاختصاصه بأشياءَ انفردَ بها دون الأسماء، ذكرتها في كتاب : التحلية في البسملة والتصلية".

ثمّ يتوسّع حديثًا —كما تمَّ بيانه في المقدّمة— محمّد إبراهيم محمّد عبد الله في كتابه: (رسالة في لفظ الجلالة: الله)، في تعدادها، إذ يبلغ بها إحدى وعشرين خَصِيصّة.

ويأتي هذا البحث مشاركًا هذه الجهود المباركة، ومحاولاً الوقوف على ما يصحّ أن يُعدّ من خصائص هذا اللفظ الشريف.

(3)

وقبل الدخول في تفاصيل هذا البحث تحسن الإشارة إلى أمرين، ليسا من خصائص لفظ الجلالة (الله)، لكنّهما متعلّقان به:

---

(1) انظر: البسيط في شرح الجمل 934/2.

(2) رصف المباني 159.

(3) السابق 373 – 374.

أحدهما: التأكيد أنّ لفظ (الله) اسمٌ عربيٌ عند جمهور العلماء، وليس أعجميًا منقولاً من (لاها) التي بمعنى (ذو القدرة) في السريانية، ثمّ نُقل إلى العربية بعد حذفِ ألفه الأخيرة – وإدخال (أل) عليه، كما ذهب إليه أحمد بن سهل، المشهور بأبي زيد البَلْخِي[1].

قال أبو بكر الرازي[2]: "قال بعضهم: هذه اللفظة ليت عربية، بل عبرانية أو سريانية، فإنّهم يقولون: (إلهًا رحمانًا ومرحيانًا)، فلمّا عُرِّب جُعل: (الله الرحمن الرحيم). وهذا بعيد؛ ولا يلزم من المشابهة الحاصلة بين اللغتين الطعنُ في كون هذه اللفظة عربية أصيلة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿**ولَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾ [لقمان/25]، وقال تعالى: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا**﴾ [مريم/65]، وأطبقوا على أنّ المراد منه لفظة (الله)".

وقال الألوسي[3]: "وزعم البلخي أنه ليس بعربي، بل هو عبراني أو سرياني، معرب (لاها)، ومعناه: ذو القدرة، ولا دليل عليه، فلا يصار إليه، واستعمالُ اليهود والنصارى لا يقوم دليلاً؛ إذ احتمال توافق اللغات قائم، مع أنّ قولهم: (تألّه وألِه) يأباه، على أنّ التصرّف فيهنّ كما قيل بحذف المدة، وإدخال (أل) عليه، وجعله بهذه الصفة دليلٌ على أنّه لم يكن عَلَمًا في غير العربية؛ إذ اشترطوا في منع الصرف للعجمة كونَ الأعجميِّ علمًا في اللغة الأعجمية، والتصرّفُ مَضْعفٌ لها.

فهذا الزعم ساقط عن درجة الاعتبار، لا يساعده عقلٌ ولا نقلٌ. والذي عليه أكابر المعتَبَرين [وذكر عددًا من العلماء المتقدمين؛ الشرعيين واللغويين] أنَّه عربيٌّ وعَلَمٌ من أصله لذاته تعالى المخصوصة، أمّا أنه عربي فلا يكاد يحتاج إلى برهان".

([1]) انظر: البحر المحيط 124/1، والدر المصون 28/1، ورسالة في لفظ الجلالة (الله) 32، والفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة 48.

([2]) التفسير الكبير 163/1.

([3]) روح المعاني 57/1.

والأمر الآخر: يتّصل بجانب الرسم، وهو أنّ قبلَ الهاء من لفظ (الله) في النطق ألفًا، حذفت كتابتها لأحد أربعة أمور[1]:

1- لئلا يشكل بخط (اللاه) اسم الفاعل من (لها) (يلهو)، وهذا إنّما يَتِمُّ على لغة مَنْ يحذف ياءَ المنقوص المعرَّف بـ (أل) وقفاً؛ لأنّ الخطَّ يتبعه، نحو: جاء القاض.

2- لئلا يشكل بخط "اللات" اسم الصنم؛ لأنّ بعضهم يقلبُ هذه التاء في الوقف هاءً، فيكتبها هاءً، تَبَعَاً للوقف.

3- للتخفيف.

4- أنّ هذا الحذف لغة في هذا اللفظ، فاستعملت اللغة في الخط، والتزم الحذف فيه لكثرة الاستعمال.

الفصل الأول: خصائص لفظ (الله) في باب العلَم:

1- لفظ (الله) عَلَمٌ على المعبود بحق، اسمٌ وليس صفة.

أولى خصائص هذا اللفظ أنه عَلَم على المستحق للعبادة، وحده لا شريك له، فكما انفرد الله تعالى باستحقاقه للعبودية، انفرد بهذا الاسم الذي لا يشاركه فيه غيره لا حقيقة ولا مجازًا، فهو العَلَمُ الدالُّ على الإله الحقِّ دلالةً جامعةً لمعنى الأسماء الحسنى كلِّها، ما عُلم منها وما لم يُعلَم[2].

---

(1) انظر : اشتقاق أسماء الله 29، والبحر المحيط 125/1، والدر المصون 27/1.

(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 177/1، ومدارج السالكين لابن القيم 32/1.

قال الزجاجي[1]: "وخُصّ ببناءٍ لا يُشرَك فيه سواه، ولا يدّعيه أحد"، وقال أبو حيان[2]: "(الله) عَلَم لا يطلق إلا على المعبود بحق". وقال أبو البقاء الكفوي[3]: "واتُّفقوا على أنّ لفظ (الله) مختص بالله".

وقد تعدّدت عند العلماء لهذه الخصوصية أوصاف هذا اللفظ؛ فهو عَلَم الأعلام ومعرفة المعارف[4]، بل هو أعرف المعارف[5]، وهو عند أكثر أهل العِلم اسمُ الله الأعظم[6]، والأكبر[7]، وهو أكبر أسمائه سبحانه وتعالى وأجمَعُها[8]، لم يجسر أحد من المخلوقين أن يَتَسَمَّى به[9]؛ لأنّ الله تعالى قبض الألسُن عن أن يُدْعَى به أحدٌ سواه[10].

وقد أشار الرضي إلى أنّ لفظ (الله) في الأصل من الأعلام الغالبة، كأنّه كان عامًّا في كل معبود، ثمّ اختص بالمعبود الحق؛ لأنّه أولى من يُؤله أي يُعبد[11]. غير أنّ ابن عاشور ذهب إلى أنّه من قبيل العَلَم بالانحصار، – وليس من قبيل العَلَم بالغلبة؛ ذلك لأنّ ابن عاشور يميل إلى أنّ اسمه تعالى تقرّر في لغة العرب قبل دخول الإشراك فيهم، فكان دالاً على انفراده بالألوهية من أصل وضعه؛ إذ لا إله غيره، فلذلك صار علمًا عليه[12].

---

(1) اشتقاق أسماء الله 31.
(2) البحر المحيط 124/1. وانظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد 42.
(3) الكليات 172.
(4) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن 34/1.
(5) انظر: الدر المصون 24/1.
(6) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 102/1، وأسماء الله الحسنى 90 – 98.
(7) انظر: العين 90/4 (أله).
(8) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 102/1.
(9) انظر : الدر المصون 23/1.
(10) انظر: الكليات 173.
(11) انظر: شرح الكافية 455/1/1.
(12) انظر: تفسير التحرير والتنوير 162/1-163.

وسواء أكانت العَلميّة فيه في الأصل من قبيل العَلمية بالغلبة أم كانت من قبيل العَلمية بالانحصار؛ إذ لم يتسمّ به أحَدٌ غيره، هو في نهاية الأمر وما استقرّ عليه لغةً وشرعًا عَلَم خاص بالمستحق للعبودية وحده لا شريك له.

وقد نصّ الخليل – فيما ينسب إليه – في حديثه عن اسم (الله) على أمرين تحسن الإشارة إليهما هنا(1):

أحدهما: أنّه لا تُطرح (أل) من اسم (الله)، إنّما هو (الله) على التمام. أي أنّه لا يقال فيه بعد علميّته (لاه). ولا يؤثّر في هذا الحكم اختلافُ العلماء في اسم (الله) أهو مرتجل أم مشتق، كما لا يؤثّر فيه الاختلاف في نوع (أل) فيه عند القائلين منهم بالاشتقاق(2).

والآخر : أنّ اسم (الله) ليس من الأسماء التي يجوز منه اشتقاقُ فعْلٍ، كما يجوز في الرحمن الرحيم. أي أنّه لا يُشتق منه بعد عَلميّته لفظ آخر.

وقد نقل بعض النحويين في معرض تقريرهم عَلَمية هذا اللفظ بعض الآراء الغريبة التي قيلت فيه، كالقول بأنّه صفة، أو أنّ الأصل فيه الهاءُ التي هي كنايةٌ عن الغائب، وهذا إيجاز بيان الصواب والغريب في هذين الرأيين:

البيان الأول: لفظ (الله) على الصحيح اسم، وليس صفة؛ لأنّ من أراد أنْ يذْكُر ذاتًا معينة ثم يذكُرَها بالصفات فإنّه يذكُر الاسم أولاً، ثُمّ يذكُر عقيب الاسم الصفاتِ، مثل أن يقول: زيد الفقيه النحوي الأصولي، وإنّ كلّ من أراد أن يذكر الله تعالى بالصفات المقدسة فإنّه يذكُر أولاً لفظ (الله) ثم يذكر عقيبه صفات المدائح، مثل أن يقول: الله العالم القادر

---

(1) انظر: العين 91/4 (أله).

(2) انظر تفصيل الخلاف بينهم في ذلك في: رسالة في لفظ الجلالة (الله) 34، والفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة.

الحكيم. ولو كان صفة مثل بقية أسمائه تعالى لكانت كلها غير جارية على اسم موصوف بها. وهذا مُحال(1).

وقد أغْـرَبَ بعضـهم لما ذهبوا إلى أنّ لفـظ (الله) صـفة ولـيس اسـم ذات، محتجّـين بحجج، منها(2):

1- قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ**﴾ [الأنعام/3] وقوله: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ**﴾ [الحشر/22]، فإنّ قوله: (اللهُ) لابدّ أن يكون صفة، ولا يجوز أن يكون اسمَ عَلَم، بدليل أنّه لا يجوز أن يقال: هو زيد في البلد، وهو بكر، ويجوز أن يقال: هو العالم الزاهد في البلد، وإذا ثبت كونه صفة امتنع أن يكون اسم عَلَمٍ.

2- أنّ اسم العلم قائم مقام الإشارة، فلما كانت الإشارة ممتنعة في حق الله تعالى كان اسم العلم ممتنعًا في حقه.

3- أنّ اسم العلم إنما يصار إليه ليتميز شخصٍ عن شخص آخر يشبهه في الحقيقة والماهية، وإذا كان هذا في حق الله ممتنعًا كان القول بإثبات الاسم العَلم محالاً في حقه.

وقد اختصر الرازي الردَّ على هذه الحجج بقوله(3): "والجواب عن الأول: لم لا يجوز أن يكون ذلك جاريًا مجرى أن يقال: هذا زيد الذي لا نظير له في العلم والزهد؟ والجواب عن الثاني: أنّ الاسم العلم هو الذي وضع لتعيين الذات المعينة، ولا حاجة فيه إلى كون ذلك المسمى مشاراً إليه بالحس أم لا، وهذا هو الجواب عن الحجة الثالثة".

---

(1) انظر : الكشاف 6/1، والتفسير الكبير 157/1.

(2) السابق نفسه.

(3) التفسير الكبير 157/1.

البيان الثاني: أغرَبَ بعضُ من تحدّث عن هذا الاسم لما ذهب إلى أنَّ الأصل فيه (الهاءُ) التي هي كنايةٌ عن الغائب، قالوا: وذلك أنّهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زِيدَتْ فيه لامُ المِلك، إذ قد علِموا أنّه خالقُ الأشياء ومالِكُها فصار اللفظ: (لَهُ) ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيمًا، وفخّموها توكيدا لهذا المعنى[1].

ومال إلى هذا القول أبو البقاء الكفوي لما قال[2]: "وأصل لفظ الجلالة الهاء التي هي ضمير الغائب". قال السمين الحلبي في تعليقه على هذا الرأي[3]: ((وهذا لا يُشبه كلامَ أهلِ اللغة ولا النَحْويين، وإنّما يشبه كلامَ بعض المتصوفةِ)) .وهو كما قال.

2- تفخيم لامه تعظيمًا له وتنويهًا به:

من خصائص لفظ (الله) تفخيم لام (أل) فيه إذا وقعت بعد ضمة أو فتحة، نحو: يعلمُ اللهُ، وعَلِمَ اللهُ. وقد نصّ على هذا الاختصاص عددٌ من النحويين، قال الأصفهاني الباقولي[4]: "والتفخيم في الموضعين اللذين ذكرناهما (يقصد: بعد الفتحة والضمة) لغةُ العربِ ومذهبُهم، وقد جعلوا هذا التفخيم من خاصيّة هذا اللفظ". وقال أبو البركات الأنباري[5]: "والتفخيم في اللام من (الله) من خواص هذا الاسم". وقال العكبري[6]: "وقد اختصّ هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره، منها (يا)، ومنها تفخيم لامه إلا إذا انكسر ما قبلها"، وقال ابن أبي الربيع[7]: "ومنها (أي من الخصائص في هذا اللفظ) تفخيم لام اسم الله تعالى إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، وهذا لا يكون في غير هذا الاسم المعظّم"

---

(1) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 102/1، والدر المصون 29/1.
(2) الكليات 173.
(3) الدر المصون 29/1.
(4) كشف المشكلات 4/1.
(5) البيان في غريب إعراب القرآن 34/1.
(6) اللباب في علل البناء والإعراب 366/1.
(7) البسيط في شرح جمل الزجاجي 934/2.

وكذلك تفخّم اللام عند الابتداء به، وهذا عائد إلى وقوع اللام بعد فتحة؛ لأنّ همزة (أل) عند الابتداء بها مفتوحة[1].

وقد نص عددٌ من العلماء على أنّ سبب هذا التفخيم هو تعظيمُ الله والتنويهُ به تبارك وتعالى[2]، ومن ذلك قول ابن الشجري[3]: "وخصّوه بشيء لم يسمع في غيره، وهو تفخيم لامه تعظيمًا له وتنويهًا به، وذلك إذا وقعت بعد ضمّة أو فتحة، كقولك: يقولُ الله، وقالَ الله".

ولا خلاف بين القرّاء أيضًا في هذا التفخيم واختصاصه بلفظ (الله) تعالى[4]. "وعلى "وعلى ذلك العرب كلُّهم، وإطباقهم عليه دليل أنهم ورثوه كابرًا عن كابرٍ"، كما قال الزمخشري[5]، ((وينقله قَرْنٌ عن قَرنٍ، وخالفٌ عن سالفٍ))، كما نقله ابن الجزري[6].

غير أنّ أبا البقاء العكبري أشار إشارة سريعة إلى أنّ من القرّاء من يرقّقها في كل حال[7] . وأظنّه يقصد ما حُكي عن البقاء السُوسِيّ ورَوْحٌ من ترقيق هذه اللام على كل حال، أي بعد الفتح والضم، ممّا لا يصحّ في التلاوة، ولا يُؤخذ به في القراءة[8]. قال السمين السمين الحلبي بعدما ذكر ما نقله العكبري[9]: ((وهذا ليس بشيء؛ لأنّ العرب على خلافه خلافه كابرًا عن كابر، كما ذكره الزمخشري)).

(1) انظر: أمالي ابن الشجري 196/2.
(2) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 219/1، والدر المصون 27/1، وإتحاف فضلاء البشر 307/1.
(3) أمالي ابن الشجري 196/2.
(4) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 219/1، والنشر 115/2، وإتحاف فضلاء البشر 307/1.
(5) الكشاف 6/1.
(6) النشر 115/2.
(7) انظر: التبيان في إعراب القرآن 4/1.
(8) انظر: النشر 115/2.
(9) الدر المصون 28/1.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ أهل القراءة نقلوا أنّ اللام من – لفظ (الله) إذا وقعت بعد الراء الممالة، كما في قراءة السوسيّ وغيره في مثل قول الله تعالي: (**حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً**) [البقرة/55] فإنّه يجوز فيها التفخيم – لعدم وجود الكسر الخالص، والترقيق لعدم وجود الفتح الخالص[1]، قال ابن الجزري[2]: ((والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء)).
الأداء)).

الفصل الثاني: خصائص لفظ (الله) في القَسَم:

القَسَم: جملةٌ يؤكّد بها جملةٌ أخرى، نحو: باللهِ لأقومَنّ، فالجملة المؤكِّدة هي المشتملة على حرف القَسَم والمقْسَم به (بالله)، وذلك لأنّ التقدير: أقُسِم أو أَحلف بالله، والجملة المؤكَّدة هي المقْسَم عليه، وهي جملة جواب القَسَم (لأقومَنّ). وبهذا يظهر أنّ أركان القَسَم ثلاثة، هي: حرف القَسَم، والمقْسَم به، والمقْسَم عليه[3].

فأمّا حروف القَسَم فهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومُِن (بكسر الميم وضمّها)، والميم المكسورة أو المضمومة[4].

وأمّا المقْسَم به فلا يُقسَم إلا باسم معظّم؛ تعظيمًا للمقسَم عليه، وقد كانت العرب تقسم بما تعظّمه من الآباء ونحوهم، فمَنَع الإسلامُ أنْ يُقسِم المرء بغير الله تعالى أو صفةٍ من صفاته.

وقد يحذف حرف القَسَم ولا يُعوّض عنه، وقد يحذف ويُعَوّض عنه. ولكل وجهٍ منهما أحكامه وصوره.

---

(1) انظر: الدر المصون 28/1، والنشر 116/2، وإتحاف فضلاء البشر 307/1 – 308.
(2) النشر 117/2.
(3) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 232/4ب، وشرح المفصّل 99/9.
(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 520/1.

ولما كان القَسَم ممّا يكثر استعماله ويتكرّر وروده في لسان العرب، ولما كان لفظُ (الله) أكثرّ ما يُقسَمُ به، اختُص هذا اللفظ من بين الألفاظ الأخرى بخصائص في القَسَم لا تكون إلا له، منها ما يتعلق باختصاصه بدخول بعض حروف القَسَم عليه، ومنها ما يتعلّق باختصاصه بحذف حرف القَسَم قبله، بتعويض أو بلا تعويض، وفي المسائل الآتية تفصيل القول في خصائص لفظ (الله) في باب القَسَم.

1- دخول تاء القسم عليه:

الأصل في حروف القَسَم هو الباء، نحو: بالله لأقومَنّ. والواوُ في نحو: واللهِ لأقومَنّ، بَدَلٌ منها، وأكثرُ منها استعمالاً، والتاء في نحو: تاللهِ لأقومَنّ، بَدَل من الواو، فالتاء بَدَلٌ من بَدَل[1].

والتاء لا تدخل على الصحيح إلا على لفظ (الله) خاصة. ومنه قول الله تعالى: (**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ**) [يوسف/73]، وقوله تعالى: (**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الهَالِكِينَ**) [يوسف/85]. ومنه قولُ أبي المثلّم الهُذلي[2]:

تَالله لَو قَذَفوا صَخرًا بُفاقُرَةٍ ... إذًا لَقيلَ أَصابوا المَيلَ واعتَدَلوا

وقولُ امرئ القيس[3]:

تَاللهِ لا يَذهَبُ شَيخي باطِلا

هذا هو رأي سيبويه، وهو المشهور من أقوال النحويين. قال سيبويه[1]: ((وكما أنّ التاء لا تَجُرُّ في القَسَم ولا في غيره إلا في (الله)، إذا قلت: تاللهِ لأفعلَنّ))، وقال في موضع

([1]) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 524/1، والبسيط في شرح الجمل 925/2 – 927.

([2]) شرح أشعار الهذليين 277/1.

([3]) ديوانه 197.

آخر[2]: ((كما لا يُدخلون التاء في غير (الله)))، وقال فيها المبرّد[3]: ((ولا تدخل من المُقْسَم به إلا في (الله) وحده)).

وعلى هذا تتابعت أقوال النحويين[4].

وقد اجتهد بعض النحويين في تلمّس علة هذا الاختصاص، فذهب أكثرهم إلى أنّ التاء لما كانت في القَسَم بَدَلاً من الواو، والواوُ بَدَلٌ من الباء، ضَعُفَت فبعُدت عن أخواتها، ولم تتصرّف — إذ صارت في المرتبة الثالثة — تصرّفها، فلم تدخل إلا على لفظ (الله) وحده؛ لشرفه، ولأنَّه هو الاسم في الأصل، والباقي من أسمائه في الأصل صفات[5].

وذهب صدر الأفاضل إلى علة أخرى، وهي[6]: ((أنّهم لمبالغتهم في التَيَمُّن باسم الله استحبّوا الابتداء، وفي الباء وإن وقع به الابتداء ظاهرًا لم يقع به تقديرًا، لاقتضاء الباء فعلاً سابقًا، فلا يكون اسم الله مُبتدأ به تقديرًا، وكذلك الواو؛ لإيهامه العطف)). ومعنى كلامه: أنّ العرب جعلت التاء مختصّةً بلفظ (الله) في القسم تيمّنًا بالابتداء بذكره أوّلاً، فإن قيل: فلِمَ لم يكن ذلك الاختصاص بلفظ (الله) في القسم بحروف القسم الأخرى كالباء والواو؟ قيل: إنّ الباء لم يكن فيها في الحقيقة ابتداء الكلام؛ لتعلّقها بفعل القسم المحذوف (أُقسِم) أو (أحلِف)، والواو موهمة العطف فليست خالصة للقسم.

---

(1) الكتاب 59/1.

(2) الكتاب 499/3، وانظر: 496/3.

(3) المقتضب 320/2.

(4) انظر: معاني القرآن للفرّاء 51/2، والأصول لابن السراج 423/1، 430، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 395/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 232/4ب، والشيرازيات 111، وعلل النحو 214، وأمالي ابن الشجري 132/2، وكشف المشكلات 4/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 4/1، وشرح المفصّل 96/9، 99، وشرح التسهيل لابن مالك 140/3، وشرح الكافية للرضي 1190/2/2، ورصف المباني 247، والجنى الداني 57.

(5) انظر: المقتضب 320/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 232/4ب — 233أ، والمفصل 292، وشرح اللمع للأصفهاني 737/2، واللباب في علل البناء والإعراب 375/1، وشرح المفصّل 34/8، 99/9، وشرح الجمل لابن عصفور 475/1، 525، وشرح الكافية للرضي 1190/2/2.

(6) التخمير 25/4 — 26.

وذهب ابن يعيش في رأيه الآخر إلى أنّه لما كان أكثر ما يُقسَم به هو لفظ (الله) طُلب له حرف يخصّه فكان ذلك الحرف هو التاء المبدلة من الواو(1).

والتعليل الأول الذي نُظِر فيه إلى الحرف من جهة القوة والضعف أقوى من التعليلين الثاني والثالث؛ لأنّ الثاني، مع التكلّف الظاهر فيه، والثالثَ يتضمّنان أنّ التاء وحدها هي الحرف المختص بلفظ (الله) في القسم، وهذا غير صحيح كما سيظهر في المسائل الآتية. وأمّا التعليل الأول فيصدق على التاء وعلى ما يشابهها في الضعف من حروف القَسَم التي لا تدخل إلا على لفظ (الله) كاللام وغيرها على ما سيأتي.

ولأنّ التاءَ مختصّة بالدخول على لفظ (الله) في القَسَم قل استعمالها، قياسًا على استعمال الواو والباء.

وفي هذه المسألة رأي آخر، أشار إليه بعض النحويين لما ذكروا أنّ أبا الحسن الأخفش حَكَى دخول التاء في القَسَم على كلمة (ربّ) في: تربّي، وتربِّ الكعبة(2). وحَكى غيرُه دخولَها على (الرحمن) و(حياتك)؛ إذ نَقَل قولهم: تالرحمنِ، وتحياتِك(3)

وهذا يعني عدم اختصاص التاء بلفظ (الله) وحده.

لكنّ الصحيح أنّها باقية على اختصاصها بذلك اللفظ الشريف، وأنّ دخولها على غيره شاذٌّ، أو منقول عن غير الفصحاء(4). قال ابن أبي الربيع(5): ((وقد حكي قليلاً: تالربِّ، وليس هذا بمعروف، ولعل الذي قاله لم يكن فصيحًا)).

(1) انظر: شرح المفصَل 960/9. وهو في رأيه الأول موافق لما ذهب إليه أكثر النحويين، كما في الحاشية قبل السابقة.

(2) انظر: المفصل 292، والتخمير 26/4، وشرح المفصّل 34/8، وشرح الجمل لابن عصفور 475/1، 524، وشرح التسهيل لابن مالك 140/3، وشرح الكافية للرضي 1190/2/2، ورصف المباني 247، والجنى الداني 57.

(3) انظر: الجنى الداني 57، والمغني 115/1.

(4) انظر: شرح المفصل 34/8، وشرح الجمل لابن عصفور 475/1، وشرح التسهيل لابن مالك 140/3، وشرح الكافية للرضي 1190/2/2، - ورصف المباني 247، والجنى الداني 57.

(5) البسيط في شرح الجمل 927/2.

وقد أشار صدر الأفاضل إلى أنّ السبب في دخول التاء على كلمة (رب) أنّها بمنزلة اسم (الله) تعالى في الظهور، وكثرة الاستعمال[1].

وأشار ابن يعيش إلى أنّ السبب في ذلك أنّهم كأنّهم جعلوا الواو أصلاً لكثرة استعمالها وغلبتها على الباء، فقويت التاء لما صارت بهذا بدلاً من أصل، وهو الواو، وليست بدلاً من بدلٍ من أصل، وهو الباء، ولهذه القوى اتّسع اختصاصها ليشمل الألفاظ المذكورة[2].

وتعليل ابن يعيش فيما يظهر أقوى من تعليل صدر الأفاضل؛ لأنّه يعمّ الألفاظ المسموعة كلّها. أمّا تعليل صدر الأفاضل فلا يصدق إلا على لفظ (الرب) وحده، أو مضافًا إلى ياء المتكلم في (تَرَبّي) أو إلى (الكعبة).

بقي في هذه المسألة الإشارة إلى أنّ التاء في اختصاصها بجر لفظ (الله) في القَسَم قد يكون فيها في بعض المواضع زيادة معنى التعجُب، من غير ملازمة له. وفي ذلك يقول سيبويه[3]: ((وقد تقول: تاللهِ! — وفيها معنى التعجب))، وقال في حديثه عن حذف حرف القَسَم[4]: ((فأمّا (تالله) فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب)). قال السيرافي في شرح هذا الكلام[5]: ((وربّما استُعمل (تاللهِ) في غير معنى التعجّب، إلا أنّك إذا أردت معنى التعجّب لم يجز إسقاط التاء)).

وقال المبرّد[6]: ((وقد تقع التاء في معنى التعجّب)).

---

(1) انظر: التخمير 25/4 – 26.
(2) انظر: شرح المفصّل 96/9.
(3) الكتاب 497/3.
(4) الكتاب 498/3.
(5) شرح كتاب سيبويه 233/4أ.
(6) المقتضب 324/2، وانظر: الأصول 430/1، والمفصل 360، وشرح المفصل 34/8، 99/9.

وعبارة ابن أبي الربيع صريحة في أنّها قد يكون فيها في بعض المواضع في القَسَم وليس في كل الاستعمالات زيادةُ معنى التعجّب إذ يقول[1]: ((وتوجد مع التعجب ومع غير التعجب، وهي في هذه الآية[2] المراد بها التعجّب)).

غيرَ أنّ ابن هشام صرّح بأنّ معنى التعجب فيها ملازمٌ لها في دخولها على لفظ (الله) في القَسَم لما قال[3]: ((حرف جر معناه القَسَم، تختصّ بالتعجّب، وباسم (الله) تعالى)). وتبعه في هذا ابن عاشور لما قال[4]: ((ويختص أيضًا بالمقْسَم عليه العجيب)).

والذي يظهر – والله أعلم – أنّ القول الأول، وهو أنّها تحمل معنى التعجّب في بعض استعمالاتها أقوى من الثاني، وإن كان الأكثرُ فيها أنّها تحمل معنى التعجب؛ لأنّ المتأمّل في مواضع القَسَم بالتاء في القرآن يجد أنّها لا تحمل في بعضها – وهو الأقل – معنى التعجب إلا تكلّفًا، وذلك كقول الله تعالى: (**وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ**) [النحل/56]، وقوله تعالى: (**تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**) [النحل/63].

2- دخول لام القسم عليه:

من حروف القَسَم اللامُ المكسورة، وليست في القَسَم أصلاً، بل الأصلُ فيه كما سبق الباءُ. ولِلاّم في القَسَم اختصاصان، أحدهما راجعٌ إلى اللفظ، وهو أنّها لا تجرّ إلا لفظ (الله) خاصّة، قال سيبويه[5]: ((وقد يقول بعض العرب: للهِ لأفعَلَنّ، كما تقول: تاللهِ لأفعَلَنّ)). وفي هذا إشارة من سيبويه إلى هذا الاختصاص، وقد صرح به النحويّون بعده، ومن ذلك قول ابن أبي الربيع[6]: ((وأما اللام فلا تدخل إلا على اسم الله تعالى))، وقولُ الرضي[7]: ((ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا، مختصّة أيضًا بلفظ (الله) في الأمور العظام)).

([1]) البسيط في شرح الجمل 927/2.

([2]) يقصد بها قول الله تعالى: (**وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ**) [الأنبياء 57].

([3]) المغني 115/1.

([4]) تفسير التحرير والتنوير 29/6، وانظر: 96/7.

([5]) الكتاب 499/3.

([6]) البسيط في شرح الجمل 927/2، وانظر: 934/3.

([7]) شرح الكافية 1190/2/2، وانظر: المغني 214/1.

ومن المسموع من الشعر في هذا الاختصاص قول أميّة بن أبي عائذ الهذلي[1]:

للهِ يبقَى على الأيامِ ذو حِيَدٍ   بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَانُ والآسُ

والسبب في هذا الاختصاص كالسبب في الاختصاص التاء بلفظ (الله)، وهو أنّها لما لم تكن أصلاً في حروف القَسَم لم تتصرّف تصرّفها، فلم تدخل إلا على لفظ (الله) تعالى مُسمّاه، أشار إلى ذلك ابن عصفور بقوله[2]: ((ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرّف، فلم تدخل إلا على اسم (الله) تعالى)).

والاختصاص الآخر راجعٌ إلى المعنى، وهو أنّها لا تستعمل في القَسَم إلا على قصد التعجّب من المقْسَم عليه نحو: للهِ ليُعطِيَنّ زيدٌ عمرًا كذا وكذا، إذا كان المتكلّم متعجّبًا من الإعطاء[3].

قال سيبويه[4]: ((وبعض العرب يقول في هذا المعنى: للهِ، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا إلا أنْ يكون فيها معنى التعجّب))، أي أنّ معنى القَسَم فيها مصاحبٌ لمعنى التعجّب، وليست كالتاء في القَسَم، فإنّ التاء قد ينفكّ عنها على الصحيح معنى التعجب، وفي هذا يقولُ الزمخشري[5]: ((وفي التاء واللام معنى التعجّب، وربّما جاءت التاء في غير معنى التعجّب، واللام لا تجيء إلا فيه))، وهذا أيضًا ما جعل المرادي يجمع بينهما وهو يعدّد معاني اللام الجارّة فيقول[6]: ((العاشر: القَسَم، ويلزمها فيه معنى التعجّب)).

([1]) هكذا في الكتاب 497/3 والأصول 430/1، منسوبًا لأمية، وبلا نسبة في المقتضب 324/2، واللامات 81، وشرح التسهيل لابن مالك 141/3، 199، والجني الداني 98، والمغني 214/1، وهو بهذه الرواية وبروايات أخرى منسوب لآخرين، انظر: المفصّل 360، وشرح المفصل 99/9، والخزانة 177/5، وشرح أبيات المغني 297/4.

([2]) شرح الجمل لابن عصفور 525/1.

([3]) انظر: البسيط في شرح الجمل 927/2، 928.

([4]) الكتاب 497/3، وانظر 499/3، والمقتضب 324/2.

([5]) المفصل 360.

([6]) الجني الداني 97، وانظر: المغني 214/1.

وفي اجتماع هذين الأمرين في هذه اللام يقول الزجاجي[1]: ((ولا تكون هذه اللامُ خافضةً للمُقسَم به إلا متضمّنةً معنى التعجّب، في (الله) وحده)).

وجاء في سبب مصاحبة التعجب للقَسَم هنا تعليلان، أوضَحَ أحدَهما العكبريُّ بقوله[2]((وقد استعملوا اللام في القَسَم إذا أرادوا التعجّب، كقولهم: للهِ أبوك لقد فعلت. وإنّما جاءوا بها دون الحروف الأُوَل[3] ليُعلمَ أنّ القَسَم قد انضمّ إليه أمر آخر، وكانت اللامُ أَوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص، والمقْسَم به مع التعجّب مختصّ)).

وربط ابن أبي الربيع في التعليل الآخر بين النداء والقَسَم في دخول معنى التعجّب في اللام فيهما، فقال[4]: ((واللامُ دخلَتْ للتعجّب في النداء، فتقول: يا لَزيدٍ! إذا كنتَ متعجّبًا متعجّبًا منه، قال امرؤ القيس:

فيالَكَ من ليلٍ كأنَ نُجُومَهُ ....

فلمّا استقرّت في النداء للتعجّب، وبابُ النداء وبابُ القَسَم من أبواب التغيير، تغيّرت الأسماء فيهما كثيرًا، جعلوا اللامَ في القَسَم إذا أرادوا التعجّب)).

والتعليلان يتّفقان في أنّ إرادة معنى التعجّب في القَسَم سابقةٌ لاختيار نوع الحرف، وهو اللام، أيْ أنّ اختيارَ اللام نتيجةٌ لقصد زيادة معنى التعجّب في القَسَم؛ ويفترقان في التعليل لاختيار اللام بالتحديد، فالعكبري يعلّل ذلك لما فيها من معنى الاختصاص، وهو أبرز معاني اللام الجارّة[5]، بينما يذهب ابن أبي الربيع إلى أنّه لما فيها من معنى التعجّب، وهو وهو معنى فيها في غير القَسَم، أي في النداء وفي غيره[6].

(1) اللامات 81، وانظر: 83.
(2) اللباب في علل البناء والإعراب 375/1.
(3) يقصد الباء والواو والتاء.
(4) البسيط في شرح الجمل 928/2.
(5) انظر في دلالة اللام على الاختصاص: المفصّل 291، والجنى الداني 96، 109، والمغني 208/1.
(6) انظر في دلالة اللام على معنى التعجب: اللامات 80، ورصف المباني 295، والجنى الداني 98، والمغني 214/1.

وذهب أبو حيّان وتلميذُه ناظر الجيش إلى أنّ اللام في القَسَم قد ينفكُّ عنها معنى التعجب، مستدلَّيْنِ بحكاية سيبويه ذلك عن بعض العرب[1]، وهو قوله[2]: ((وقد يقول بعض العرب: للهِ لأفعَلَنّ))، وهو ما اتّجه إليه السيوطي بقوله، وهو يذكر حروف القسم[3] :((الثالث: اللام، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره، كقولهم: للهِ لا يُؤخّرُ الأجل، أي تاللهِ)).

وقد ردّ البغداديُّ هذا الرأي، وأضعَفَ دلالة كلام سيبويه عليه فقال[4]: ((وأقول: لا دلالة في كلام سيبويه لما ذكراه)). يقصد أبا حيان وتلميذه ناظر الجيش.

3-دخول ميم القسم عليه:

ممّا يُجَرُّ به في القَسَم الميمُ المضمومة والميم المكسورة، في نحو: مُ اللهِ لأفعَلَنّ، ومِ اللهِ لأفعَلَنّ[5].

وهذه الميم بحركتيها، مختصّة بجر لفظ (الله) فقط، ولا تدخل على غيره ممّا يُقسَم به. وفي هذا يقول ابن عصفور وهو يذكر حروف الجر التي تَجُرّ بعض الأسماء الظاهرة دون بعض[6]: ((وكذلك الميم المضمومة والمكسورة لا تَجُرّان إلا اسم الله تعالى)). ويقول في بيان حروف القَسَم[7]: ((وأمّا الميم المكسورة والمضمومة، نحو: مُ اللهِ لأفعَلَنّ، ومِ اللهِ لأفعَلَنّ، فلا تدخل إلا على الله)).

---

(1) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 2930/6، وشرح أبيات المغني 298/4.
(2) الكتاب 499/3.
(3) همع الهوامع 325/4.
(4) شرح أبيات المغني 298/4.
(5) انظر: الكتاب 229/4، والمقتضب 331/2، والمفصل 360، وشرح المفصل 100/9.
(6) شرح الجمل 475/1.
(7) شرح الجمل 524/1، وانظر في اختصاصها بلفظ (الله): المفصل 360، وشرحه لابن يعيش 100/9.

وسبب هذا الاختصاص أنّ الميم لما لم تستعمل إلا في القَسَم وحده لم تتمكّن في عمل الجر كتمكّن بقية حروفه، فاختصت بجرّ لفظ معيّن، وهو لفظ (الله)؛ لأنّه أكثر ما يُقسَم به من الألفاظ[1].

والمشهور في حركة هذه الميم هو الضم والكسر، ومن النحويّين من ذكر أنّها مثلّثة[2].

وفي أصل هذه الميم وما يتّصل ببيان الأصل من تحديد نوعها من حيثُ الاسميةُ والحرفية اختلافٌ بين النحويين وتداخلُ في آرائهم، ورُدودٌ ومناقشات، وبيان هذه الآراء وتفصيلُ القولُ فيها خارجٌ عن موضوع البحث[3]، لكن يمكن، إتمامًا للفائدة في المسألة، إيجازُ تفاصيل تلك الآراء على النحو الآتي:

الرأي الأول: أنّ هذه الميم بحركتيها منقوصة من (أيْمُن)، وهو اسم يضاف في القَسَم إلى لفظي (الله) و(الكعبة)، حذف منه بالتدرّج النونُ فصارت (أيْمُ)، ثم الهمزةُ والياءُ فبقيت على (مُ) بالضم، وعلى هذا يكون الضمُّ فيها أصلاً والكسرُ عارضًا.

فالميم في هذا الرأي اسمٌ مرفوع بالابتداء، خبره محذوف، كما في: ايمُنُ اللهِ، وليست حرفًا من حروف الجرّ والقسَمَ. وإلى هذا الرأي ذهب أكثر النحويين[4]. وردّه ابن عصفور[5].

الرأي الثاني: أنّها منقوصة من (مُِن) بكسر الميم، وهو الأصل، وبضمّها، و(مُِن) أحد حروف القَسَم، لا تدخل إلا على لفظ (ربّي).

فالميم في هذا الرأي حرفٌ وليست اسمًا. ونُسب هذا الرأي إلى ابن السراج[1]، واختاره واختاره الزمخشري[2] وابن يعيش[3] . وجعله الرضي رأي سيبويه[4]، وردّه ابن مالك[5].

([1]) انظر: شرح الجمل 475/1.

([2]) انظر: رصف المباني 392، والجنى الداني 139.

([3]) للاستزادة انظر: رسالة في لفظ الجلالة: الله 160 – 165.

([4]) انظر: الكتاب 229/4، والمقتضب 331/2، والمسائل العسكريات 122، والمنصف 61/1، والتخمير 255/4، وشرح التسهيل لابن مالك 203/3، والبسيط في شرح الجمل 935/3، 941، ورصف المباني 392.

([5]) انظر: شرح الجمل 524/1.

الرأي الثالث: أنّها حرف من حروف الجر، بمنزلة التاء في: تاللهِ، أي هي غير منقوصة من لفظ آخر، ولا تستعمل إلا في القَسَم جارّة لفظ (الله) وحده[6].فهي كالتاء في الإبدال والاختصاص بالدخول على لفظ (الله)، واختاره ابن عصفور[7]، وردّه ابن مالك[8]، والرضي[9].

الرأي الرابع: أنّ الميم المكسورة منقوصة من (يَمِين) التي يُحلف بها. وضُمّت للقَسَم والاختصاص[10].

ومهما يكن من أمر فإنّ الذي يتّصل بموضوع البحث هنا هو أنّ الميم المستعملة في القَسَم، أيًّا كان نوعها وأصلها وحركتها، لا تدخل إلا على لفظ (الله) فقط.

4- التعويض معه من حرف القسم:

يجوز في القَسَم حذفُ حرفِ القَسَم تخفيفًا بسبب كثرة الاستعمال، وقوّةِ الدلالة عليه.

ولهذا الحذف صورتان، هما: - الحذف بتعويض شيء من الحرف المحذوف، مع بقاء الجر في الاسم المقْسَم به، والحذف بلا تعويض شيء منه.

وقد انفرد لفظ (الله) في مسائل الحذف هذه، ما كان منها بتعويض وما كان بلا تعويض، بخصائص لا تكون لغيره.

وهذه المسألة لبيان ما يختص به في حال الحذف بتعويض، وفي المسألة التالية لها بيانُ ما يختص به في حال الحذف بلا تعويض.

([1]) انظر : المسائل العسكريات 122.

([2]) انظر: المفصل 359 ، 360.

([3]) انظر: شرح المفصل 35/8، 100/9.

([4]) انظر: شرح الكافية للرضى 1192/2/2، وهو غير صحيح، ورأي سيبويه هو الأول. انظر: الكتاب 229/4، وشرح التسهيل 203/3.

([5]) انظر : شرح التسهيل 203/3.

([6]) انظر : التخمير 255/4، والجنى الداني 139.

([7]) انظر : شرح الجمل 475/1، 523.

([8]) انظر: شرح التسهيل 203/3.

([9]) شرح الكافية للرضي 1192/2/2.

([10]) انظر: التخمير 255/4، وشرح الكافية للرضي 1192/2/2.

والحديث عمّا يختص به في حال الحذف بالتعويض ذو شقّين:

أوّلهما: الحديث المجمّل، وهو حديث يشمل ما تشترك به أنواع التعويض الثلاثة.

والثاني: الحديث المفصّل، وذلك بإفراد كل نوع من أنواع العِوض بحديث مستقلّ، فيه مزيدٌ من البيان والتفصيل.

الحديث المجمل:

من خصائص لفظ (الله) أنّه المقْسَم به الأوحد الذي يعوّض من حرف القَسَم المحذوفِ قبله بعوض؛ إذ لا يصح التعويض من حرف القَسَم المحذوف مع غير لفظ (الله) تعالى.

وهذا العِوض أحد ثلاثة أشياء، هي: (ها) التنبيه، مثل: لا ها اللهِ ذا، وهمزة الاستفهام، نحو: أَاللهِ أو اللهِ لأفعلَنّ؟ وقطع همزة (أل) في لفظ (الله) نفسه، نحو: أفأَللهِ لأفعلَنّ؟ أو فأَللهِ لأقومن[1].

قال ابن عصفور[2] : ((وإذا حذفتَ حرف القَسَم فلا يخلو أن تُعوِّض منه شيئاً أو لا تُعوّض، فإن عُوّض منه شيءٌ لم يَجُز إلا الخفضُ؛ لأنّ العوض يجري مَجرى المعوّض منه، والعوض: (ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، إلا أنّ العربَ لم تجعل العوض إلا في اسم (الله) تعالى)).

وقال ابن أبي الربيع بعدما ذكر التعويض في المواضع الثلاثة[3]: ((وهذا التعويض إنّما يكون مع اسم (الله)، ولا يكون مع غير هذا الاسم المعظّم، وقد خصّته العرب بأشياءَ، وذلك لكثرة استعماله، فمن ذلك هذا التعويضُ الذي تقدّم ذكره)).

([1]) انظر: المقتضب 323/2، وسر الصناعة 133/1، وأمالي ابن الشجري 133/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 34/1، واللباب في علل البناء والإعراب 133/2، وشرح التسهيل لابن مالك 199/3، وشرح الكافية للرضي 1193/2/2، والمساعد على تسهيل الفوائد 306/2.

([2]) شرح الجمل 531/1 – 532، وانظر: 475/1.

([3]) البسيط في شرح الجمل 934/2.

وقال أبو حيان[1]: ((ولا تستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى)).

وكثرة استعمال لفظ (الله) في القَسَم هو سبب اختصاصه بالتعويض من حرف القَسَم المحذوف قبله[2].

والدليل على أنّ هذه الأشياء الثلاثةَ عِوَضٌ من حرف القَسَم المحذوف أنّها لا يصحّ اجتماعها معه، وقد عُني العلماء بتأكيد ذلك[3] ، فمن ذلك قول سيبويه في التعويض بـ(ها) التنبيه[4]: ((ألا ترى أنّ الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: واللهِ، فتركُهم الواوَ ههنا البتّةَ يدلُّك على أنّها ذهبت من هنا تخفيفًا على اللسان، وعُوِّضت منها (ها). ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: اللهِ لأفعلن ،إذا لأُدخِلَت الواو)). وقوله في التعويض بهمزة الاستفهام وبقطع همزة (أل) [5]: ((ومثل ذلك قولهم: اللهِ لأفعَلَنّ؟ صارت الألف ههنا بمنزلة (ها) ثَمَّ، ألا ترى أنّك لا تقول: أوَاللهِ، كما لا تقول: هاواللهِ، فصارت الألف ههنا و(ها) يُعاقبان الواو، ولا يثبتان جميعًا.

وقد تُعاقِبُ ألفُ اللامِ حرفَ القَسَم، كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها)، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولك: أفألله لَتفعَلَنّ. ألا ترى أنّك إن قلت: أفواللهِ، لم تثْبُت)).

فمعاقبة هذه الثلاثة لحرف القَسَم مع لزوم الجر معها في لفظ (الله) دون النصب، مع أنّ النصب مع عدم التعويض أكثر وأرجح، دليلٌ على أنّها عوض من حرف القَسَم المحذوف[6]؛ لأنّ القاعدة المشهورة في التعويض أن العوض والمعَوّض منه لا يجتمعان[7].

وقبل الدخول في التفصيل في تلك المعوّضات يحسن تتميم الفائدة بالإشارة السريعة إلى أمرين متعلّقين بهذا الحذف والتعويض، وإن لم تكن لهما صلة مباشرة بموضوع الدراسة:

([1]) ارتشاف الضرب 478/2.

([2]) انظر: شرح الجمل 532/1، والتبيين للعكبري 447.

([3]) انظر: المقتضب 321/2، والأصول 431/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 234/4ب، وشرح المفصل 106/9، وشرح الكافية للرضي 1195/2/2.

([4]) الكتاب 499/3، وانظر: شرحه للسيرافي 234/4أ.

([5]) الكتاب 500/3، وانظر: شرحه للسيرافي 234/4ب.

([6]) انظر: شرح الكافية للرضي 1195/2/2.

([7])انظر: الأشباه والنظائر 306/1.

أولهما: أنّ المشهور من اقوال النحويّين أنّ حرف القَسَم المحذوف هو الواو[1]، ومن النحويّين من جعل المحذوف هو الباء لأصالتها في باب القَسَم[2]، ومنهم منم جعله مرّة الباء، ومرة التاء[3] ، ومنهم مَن لم يحدّد الحرف المحذوف، وإنّما عبّر عنه بالجارّ أو الخافضِ أو أو حرفِ القَسَم[4].

قال أحد الباحثين، وهو يتحدّث عن التعويض بقطع همزة (أل) في القَسَم[5]: ((لا مانع من أن يكون المحذوفُ المعوَّض عنه هو الواو، أو التاء، أو الباء؛ لأنّ المشهور أنّ الباء أصل أحرف القَسَم، والواوُ بدلٌ منها، والتاء بدلٌ من الواو. أمَّا ما غلب في حديث جمهور النحاة أنّ التعويض بقطع الهمزة وقع عن واو القسَمَ فلأنّ الواو أكثرُ استعمالاً فيما يظهر لي، ولا يبعُدُ أن يكثر الفرع، ويقلّ الأصلُ بضربٍ من التأويل)).

ولو أنّه رتّبها هكذا: الواو، أو الباء، أو التاء، لكان أفضل؛ لأنّ للواو ما يرجّحها على الأخريَيْنِ، وهو كثرة استعمالها، وللباء ما يرجّحها على التاء، وهو أصالتها. أمّا التاء فهي أضعفها، والقول بأنّها الحرف المحذوف هو أضعف الأقوال. والله أعلم.

الأمر الثاني: أنّ النحويّين لم يتفقوا في تحديد عامل الجر في لفظ (الله)، فمنهم من ذهب إلى أنّه مجرور بالعوض نفسه، لشبه ذلك بتعويض الواو من الباء، وبتعويض التاء من الواو، والواوُ والتاءُ هما الجارّان للمقسَم به[6]، فكذا ينبغي أنْ يكون الجر بعد العوض بالعوض نفسه،

([1]) انظر: الكتاب 499/3، 500، والمقتضب 322/2، والأصول 431/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 234/4 أ – ب، وسر الصناعة 133/1، والمفصّل 362، وأمالي ابن الشجري 133/2، وشرح المفصل 106/9.

([2]) انظر: التخمير 259/4، وشرح الكافية للرضي 1193/2/2، وشرح الكافية الشافية 865/2.

([3]) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 199/3.

([4]) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 531/1، والبسيط في شرح الجمل 933/2، 934.

([5]) قطع همزة الوصل في الدرج 441.

([6]) انظر: أمالي ابن الشجري 133/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 34/1، وشرح الجمل لابن عصفور 468/1، 475، والبسيط في شرح الجمل 934/2.

ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش[1] ، وقوّاه ابن مالك[2]، ومنهم من أبقى عملَ حرفِ القَسَم المحذوف سواء أكان الواو أم الباء، وشبّه ذلك بنصبِ الفعلِ المضارع بعد الواوِ والفاءِ و(حتّى) ولام الجحود بـ(أنْ) اللازمِ إضمارُها[3].

والذي يظهر أنَ الرأي الأَوّل أقوى؛ لأنّه لو كان الجر بحرف القَسَم المحذوف لجاز نصب لفظ (الله) هنا مع العوض، وهذا غير جائز، فدلّ عدمُ جواز النصب مع العوض على أنّ الجارّ مع العوض هو العوضُ نفسه، وليس الحرف المحذوف. وإلى هذا ألمح ابن أبي الربيع[4].

([1]) انظر: شرح التسهيل 200/3، وشرح الكافية الشافية 866/2، والمساعد 308/2.
([2]) انظر: شرح الكافية الشافية 866/2.
([3]) انظر: شرح التسهيل 200/3، وشرح الكافية الشافية 866/2، والمساعد 308/2.
([4]) انظر: البسيط في شرح الجمل 934/2.

الحديث المفصَل:

العِوض الأول: (ها) التنبيه:

الحديث المفصّل عن هذا العوض مع لفظ (الله) سيتناول الأمرين الآتيين:

1- علة التعويض بـ(ها) التنبيه عن حرف القَسَم.

2- اللغات في لفظ (ها) مع لفظ (الله).

أمّا الأمر الأول وهو علة التعويض بـ(ها) التنبيه خاصّة، فقد نقل صدر الأفاضل علّة ملتمسة لاختيار التعويض بـ(ها) من حرف القَسَم المحذوف، وذكر أنّه نقل هذه العلة بلفظ كلام السلف[1]، وهي أنّ (ها) حرفُ تنبيهٍ يُحتاج إليه في المواضع التي يُحال في بيانها[2] على غيرها، كما احتيج إليه في أسماء الإشارة، والقَسَمُ من تلك المواضع؛ لأنّه يُحال في بيانه على غيره من فعل القَسَم المحذوف، فاحتيج فيه إلى (ها) لذلك. كما أنّ (ها) حرفٌ يُضارع حرف القَسَم (الباء) من جهة أنّ الباء موصلةٌ فعلَ القَسَم إلى ما بعده، و(ها) حرف لتنبيه المخاطب لما بعده، فصار موصلاً أيضًا لما بعد.

وأمّا الأمر الثاني وهو اللغات في لفظ (ها) مع لفظ (الله) فقد اشار سيبويه إلى لغتين من اللغات الجائزة في لفظ (ها) مع لفظ (الله)، وذلك في قوله[3]: ((هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو: وذلك قولك: إي هاالله ذا، تَثبُت ألفُ (ها)؛ لأنّ الذي بعدها مُدْغَم. ومُن العرب مَن يقول : إي هللهِ ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقْسَم ههنا إلا الجر؛ لأنّ قولهم: (ها) صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحُذفت تخفيفًا على اللسان)).

([1]) انظر: التخمير 259/4.

([2]) في المطبوع: (بنائها)، وتتمّة التركيب وسياقه يقوّيان أنّها (بيانها).

([3]) الكتاب 499/3، وانظر: المقتضب 321/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 234/4أ..

وزاد بعض النحويين لغتين أخريين[1]، فصار المجموعُ أربعَ لغات في اللفظ بـ(ها الله)، هي:

1- إثبات ألف (ها)، وحذف همزة الوصل من لفظ (الله)، فيلتقي ساكنان: ألف (ها) واللام الأولى من لفظ (الله)، وهذا الالتقاء مغتَفَر، وإن كان في كلمتين؛ للتنبيه على أنّ (ها) من تمام (ذا) التي بعد لفظ (الله). فتنطق هكذا: هالله ذا، وهذه اللغة أكثر اللغات، وهي المعروفة في كلام العرب.

2- حذفُ همزة الوصل من لفظ (الله) وألف (ها) للساكنين، كما في: ذا الله، وما الله، فتنطق هكذا: هَلّلهِ ذا. وهذه اللغة متوسطة في القِلّة والكثرة. وهاتان اللغتان هما اللتان أشار إليهما سيبويه في كلامه السابق.

3- إثبات ألف (ها)، وقطع همزة (الله) مع كونها في درج الكلام؛ للتنبيه على أنّ حق (ها) أن تكون مع (ذا) التي بعد لفظ (الله)، فكأنّ لفظ (الله) وقع في ابتداء الكلام، ولم تقع همزته في الدرْج. فتنطق هكذا: هاَألله ذا. وهذه اللغة دون الثانية في الكثرة.

4- حذف ألف (ها) وقطع همزةِ الوصل من لفظ (الله). فتنطق هكذا: هأللهِ ذا. وهذه أقلّ اللغات.

العوض الثاني: همزة الاستفهام:

يكثر عند حذف حرف القسم من لفظ (الله) خاصّة التعويضُ بهمزة الاستفهام[2]، وفي ذلك يقول المبرّد[3]: ((ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على (الله) وحدَها؛ لأنّه الاسم الواقع على الذات، وسائر أسماء الله عزّ وجلّ إنّما تجري في العربية مجرى النعوت، وذلك قولك: آللهِ لتفعَلَنّ؟)).

وجُعلت همزة الاستفهام عوضًا من حرف القسم؛ لأنّه لما احتيج إلى الاستفهام، وكان القسم ممّا يقع فيه العِوض جُعلت همزة الاستفهام عوضًا، وكان ذلك أوجز من أن يأتوا

---

(1) انظر: شرح التسهيل 199/3، وشواهد التوضيح والتصحيح 167، وشرح الكافية للرضي 1193/2/2.

(2) انظر: الكتاب 500/3، والأصول 432/1، وأمالي ابن الشجري 133/2.

(3) المقتضب 323/2، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب 336/1.

بحرفين، أحدهما همزة الاستفهام، والآخر العِوض، فصارت الهمزة للاستفهام والعِوض في آنٍ واحد[1].

وقد ذكر الرضيّ في التعويض بهمزة الاستفهام فائدتين، تجمُل الإشارة إليهما هنا[2]:

أُولاهما: أنّ همزة الاستفهام الداخلة على لفظ (الله) إمّا أن تكون للإنكار، وإمّا أن تكون للاستفهام.

والفائدة الثانية: أنّه يجوز فيها مع همزة (أل) من لفظ (الله) وجهان: أحدهما: أنْ تُبدلَ همزة (أل) ألفًا صريحة، وهو الأكثر، نحو: آللهِ ليقومنّ، والأخرى: أن تسهّل، كما هو القياس في آلرجلُ، ونحوه. ولا يصحّ حذف همزة (أل) هنا؛ لأنّ حذفها يورث لبسًا بين التعويض بهمزة القسم والتعويض بقطع همزة (أل) في لفظ (الله).

العوض الثالث: قطع همزة (أل) من لفظ (الله):

أوضح سيبويه أنّ ممّا يعوّض به من حرف القسم المحذوف قطع همزة (أل) من لفظ (الله) فقال[3]: ((وقد تُعاقب ألفُ اللام حرف القسم، كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها)، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولك: أفَألله لتفعَلَنّ؟، ألا ترى أنّك إن قلت: أفَوَالله؟ لم تَثبُت؟)).

وقد تناول السيرافي كلام سيبويه هذا بالتبيين، فذكر في هذا التعويض فوائد نافعة، يمكن إيجازها بعد ترتيبها على النحو الآتي[4] :

1-التأكيد أنّ قطع همزة (أل) هنا جاء عوضًا من واو القسم المحذوفة، وفيه فائدة التفريق بين الحذف بالعوض، والحذف بلا عوض.

2-الدليل على أنّ هذا القطع عوضٌ من الواو أنّك لو أثبتّ الواو فقلت: أفوَالله؟ لعادت الهمزةُ همزةَ وصل.

([1]) انظر: شرح المفصل 106/9.

([2]) انظر: شرح الكافية 1195/2/2.

([3]) الكتاب 500/3، وانظر: المقتضب 324/2، والأصول 432/1، وشرح المفصل 106/9.

([4]) انظر: شرح الكتاب 234/4ب، وذكرهما كما عند السيرافي الرضيُ في شرح الكافية 1195/2/2، وانظر: شرح المفصل 106/9.

3-أنّ قوله: (أفأللهِ) مركّبٌ من همزة الاستفهام، تليها فاء العطف، تليها همزة (أل) المقطوعة عوضًا من حرف القسم المحذوف.

4-من أمثلة استعمال هذا التركيب: إذا قال قائل لآخر: أبعتَ دارك؟ فقال له: نعم، فقال له السائل: أفأللهِ لقد كان ذلك؟ فيجيب: فأللهِ لقد كان ذلك.

5-لابدّ في التعويض هنا من الفاء العاطفة، فإن كان التعويض في سياق الاستفهام دخلت قبل الفاء همزةُ الاستفهام، نحو: أفأللهِ؟ وإن لم يكن حذفت همزة الاستفهام، نحو: فأللهِ لقد كان كذا وكذا. أمّا الفاء فلابدّ منها. وقد ألمح لهذا المبرّد وهو يذكر هذا التعويض فقال[1]: ((وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جُعلت عوضًا)).

وهذه الفاء هي العاطفة كما صرّح به السيرافي[2] والرضي[3]، وهي عند الأخفش زائدة[4].

وكأنّ الرضيَّ خَشِي أن يَفهمَ أحدٌ أنّ العوض في نحو: أفأللهِ؟ هو همزة الاستفهام، وبخاصّةٍ أنّ الحديث عن التعويض بهمزة (أل) جاء في كتب كثير من النحويين بعد الحديث عن التعويض بهمزة الاستفهام فقال منبّهًا[5]: ((وهمزة الاستفهام ليست عوضًا من حرف القسم ههنا؛ للفصل بينها وبين (الله) بفاء العطف)).

وقد سبق في الحديث المجمل وفي حديث قطع همزة (أل) هذا أنّ قطع الهمزة هنا عوضٌ من حرف القَسَم المحذوف، وهذا هو المشهور من صريح أقوال النحويين. إلا أنّ أبا علي الفارسي جعل قطعَ همزة (أل) هنا في القَسَم وفي النداء في نحو: يا أللهُ[6] دليلاً على أنّ أنّ (أل) في لفظ (الله) عوضٌ من الهمزة في (إله) [7]، أي أنّ أصل لفظ (الله) عند بعض

([1]) المقتضب 324/2.

([2]) انظر: شرح الكتاب 234/4 ب.

([3]) انظر: شرح الكافية 1195/2/2.

([4]) المرجع السابق نفسه

([5]) المرجع السابق نفسه.

([6]) سيأتي الحديث عن (يا ألله) بقطع الهمزة ،في الفصل الثالث، عند الحديث عن خصائص لفظ (الله) في باب النداء.

([7]) انظر: الإغفال 3ب، وانظر: الصحاح (أله) 2221/6، والمخصص 138/17.

النحويين[1] هو (إله) على وزن (فِعال) فحذفت فاء الكلمة (الهمزة)، وعُوّض منها (أل)، وجَعل قطعَ الهمزة في (آلله) دليلاً على أنّ (أل) عوض من فاء الكلمة المحذوفة.

ويَرِد على رأي الفارسي هذا أنّه يؤدّي إلى القول بجواز قطع الهمزة من لفظ (الله) في كل حال، وقطع همزة (أل) في لفظ (الله) لم ينقله النحويون[2] إلا في هذه المسألة من القسم، ومع (ها) التنبيه، نحو: إيْ ها ألله ذا، وإيْ هـألله ذا، كما سبق، وفي النداء كما سيأتي.

وعلى كلا الرأيين يبقى لفظ (الله) هنا في القَسَم مختصًّا بقطع همزة (أل) منه، أي سواء أكان قطعُ الهمزة عوضًا من حرف القَسَم المحذوف، أم كان دليلاً وعلامة على التعويض من همزة (إله) بـ(أل).

5- جره بلا عوض من حرف القسم المحذوف:

إذا حُذِف حرفُ القَسَم ولم يعوّض منه شيء جاز في الاسم المقْسَم به سواء أكان لفظَ (الله) أم غيرَه ممّا يُقسَمُ به من الأسماء وجهان، هما: الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار الفعل، نحو: العظيمَ أو العظيمُ لأذهبَنّ، والتقدير: بالعظيم. ولا يجوز في هذه الحال بقاء الجر في الاسم المقْسَم به إلا في لفظ (الله) على الصحيح، كما سيأتي؛ لأنّ إبقاء عمل حروف الجر بعد حذفها مقصور على الصحيح على ما سُمع، والمسموع من ذلك في القَسَم وغيره محدود معدود، فلا يقاس عليه.

والمختارُ من الوجهين الجائزين النصبُ؛ لإبقاء جملةِ القَسَم على ما كانت عليه جُملة فعلية؛ إذ الأصل إظهار فعل القَسَم المتعلِّقِ به حرفُ القَسَم والمقْسَم به[3].

وذهب البصريّون ما عدا المبرّد إلى أنّ لفظ (الله) يختص في هذه الحال بأمرٍ، هو أنّه يجوز فيه الجرُّ بحرف القَسَم المحذوف دون تعويض، أي بقاءُ الجرّ فيه بعد حذف حرف القَسَم منه، ودون أن يُعوّض منه شيء، نحو: اللهِ لأقومَنّ، خبرًا لا استفهامًا، لِما سُمع ونُقل

([1]) انظر: الكتاب 195/2، والمقتضب 240/4، والفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة 74-76.

([2]) انظر: قطع همزة الوصل في الدرج 428 - 444.

([3]) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 532/1، والبسيط في شرح الجمل 930/2 - 932، وشرح الكافية للرضي 1193/2/2.

عن بعض العرب في ذلك، أشار إلى ذلك الخليل – فيما ينسب إليه – بقوله[1]: ((وتقول العربُ: اللهِ ما فعلت ذاك، تريد: واللهِ ما فعلتُه))، وذكره سيبويه بقوله[2]: ((ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعَلَنّ، وذلك أنّه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثُر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه)). وحكى الأخفش ذلك بقوله[3]: ((ومنهم مَن يجُرّ بغير (واو)؛ لكثرة استعمال هذا الاسم)). وقال ابن مالك بعدما ذكر حكاية الأخفش السابقة[4]: ((وذكر غيرُه من الثقات أنّه سمع بعض العرب يقول: كلاّ اللهِ لآتِيَنّك، يريد: كلاّ واللهِ لآتُيَنّك)).

وعلى هذا الإعراب وجّه ابنُ جنّي قراءةَ الشعبي ومَن تابَعَه في روايةٍ عنه قولَ الله تعالى: (**ولا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إنَّا إذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ**) [المائدة/106] بتنوين (**شَهَادَةً**) وجرِّ (**اللَّهِ**)، قال ابن جنّي[5]: ((أما (**شَهَادَةً**) فهي أعمُّ من قراءة الجماعة: (**شَهَادَةَ اللَّهِ**) بالإضافة، غير أنها بالإضافة أفخمُ وأشرفُ وأحرى بترك كتمانها؛ – لإضافتها إلى اللهِ سبحانه، وأمّا (**اللَّهِ**) مقصورةً بالجرّ فحكاها سيبويه: أنّ منهم من يحذف حرف الجر، ولا يُعوِّض منه همزة الاستفهام، فيقول: اللهِ لقد كان كذا وكذا، قال: وذلك لكثرة الاستعمال)).

إما المبرّد فلم يقبل هذا الاستثناء ، ومنع الجرّ مطلقًا، أي مع لفظ (الله) ومع غيره من الألفاظ، لأنّ حرف الجر عنده لا يصحّ إبقاءُ عمله بعد حذفه ما لم يعوض منه شيء، فقال[6]: ((واعلم أنْ من العرب من يقول: اللهِ لأفعَلَنّ، يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيّدٍ في القياس، ولا معروفٍ في اللغة، ولا جائزٍ عند كثير من النحويين، وإنّما ذكرناه لأنّه شيءٌ قد قيل، وليس بجائزٍ عندي؛ لأنّ حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض)).

([1]) العين 90/4 (أله).
([2]) الكتاب 498/3، وانظر: الأصول 433/1.
([3]) معاني القرآن 295/1.
([4]) شرح التسهيل 199/3، 200.
([5]) المحتسب 121/1.
([6]) المقتضب 336/2.

وهذا الوجه الذي أجازه جمهور البصريين خاصٌ بلفظ (الله) وحده؛ لكثرة استعمال هذا اللفظ في القَسَم، لكنْه لا يُقاس عليه غيره من الأسماء التي يُقسَم بها؛ لقلّة الإقسام بلفظ (الله) دون تعويض من حرف القَسَم المحذوف، ولأنّ حذف الجارّ وإبقاء عمله في القَسَم وغيره ليس بقياس، فلا يجوز عندهم إلا حيث سُمِع[1].

قال ابن الشجري متحدّثًا عن ضعف حذف الجارّ وإبقاء عمله[2]: ((ومثل ذلك حذف الباء من اسم (الله) تعالى في القَسَم، في لغة مَن قال: اللهِ لتَفعَلَنّ، وهو قليل، ولم يستعملوه في غير هذا الاسم، تعالى مسمّاه، فهو ممّا اختُصّ به، كاختصاصه بالتاء في القَسَم)).

وذهب الكوفيون إلى جواز إبقاء الجر في كل اسمٍ مقسَم به عند حذف حرف القَسَم منه بلا تعويض، مستشهدين بعدّة أدلة سماعية، وبالقياس على ما سُمِع في لفظ (الله) في القَسَم، فيجوز عندهم أن يقال: الرحيمِ لأفعَلَنّ[3]. وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري أيضًا، لكنّه وصفه بالقلّة[4].

وقد ساق أبو البركات الأنباري أدلّة الفريقين في هذه المسألة، والجواب عن أدلّة الكوفيين، وانتهى إلى تقوية رأي البصريين في اختصاص لفظ (الله) بإبقاء الجرّ فيه بعد حذف حرف القسم بلا تعويض[5].

([1]) انظر: الكتاب 198/3، ومعاني القرآن للأخفش 295/1، والأصول 433/1، والإنصاف 336/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 34/1، وشرح الجمل لابن عصفور 532/1، وشرح التسهيل 199/3، والبسيط في شرح الجمل 932/2، وشرح الكافية للرضي 1186/2/2، 1193، والمساعد على تسهيل الفوائد 307/2، والكليات 1081.

([2]) أمالي ابن الشجري 132/2.

([3]) انظر: الإنصاف 336/1، وشرح التسهيل 200/3، وشرح الكافية للرضي 1186/2/2، 1193، وائتلاف النصرة 146.

([4]) انظر: المفصل 296، 359، وانظر: شرح المفصّل 35/8، والبسيط في شرح الجمل 930/2.

([5]) انظر: الإنصاف 336/1 – 340.

والذي يعنينا هنا من ذلك أنّ من أبرز أدلّة الكوفيين قياسَ كلِّ اسمٍ مُقسَمٍ به على لفظ (الله) في جواز إبقاء جرّه بعد حذف حرف الجر بلا عوض، وهذا القياس غيرُ قويّ، ويُضعفه أنّ هذا اللفظ له من الخصائص في باب القَسَم وفي غيره من الأبواب ما ليس لغيره من الألفاظ، فكذلك ههنا، يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ممّا يُقسَم به من الأسماء؛ لتميّزه عنها، وكثرة استعماله في القَسَم خاصّة، فيبقى الحكمُ فيما عداه على الأصل، وهو المنع.

الفصل الثالث: خصائص لفظ (الله) في باب النداء:

النداء والدعاء من الصيغ الخِطابية التي يكثر استعمالها في اللغة؛ ولهذا تعدّدت أحوالهما، واختلفت أحكام الاسم الواقع بعد الأداة فيهما.

ولفظ (الله) من الألفاظ ذات الخصوصية اللفظية والمعنوية، وهو من الألفاظ التي يكثر الدعاء بها في باب النداء؛ ولذا اختص لفظ (الله) في باب النداء بعدّة خصائص، أظهَرُها الخصائص الآتية:

1- صحة اجتماع (يا) النداء مع (أل) في لفظ (الله).

2- قطع همزة (أل) في : (ياألله).

3- التعويض من (يا) النداء بالميم المشدّدة في: (اللهمّ).

والخَصِيصَة الثانية من الخصائص السابقة امتداد للأولى، بل هي لغةٌ من اللغات الجائزة في حال النداء بلفظ (الله)، ولكنها أُفرِدت بحديث مستقل؛ لأمرين:

أحدهما: أنّ عددًا من النحويين فَصَلوا بين هاتين الخَصِيصَتين وهم يذكرون خصائص هذا الاسم[1]، كقول الأصفهاني الباقولي[2]: ((العرب قد خصّت لفظة (الله) بخمسة أشياء: الأول: يجوز الجمع فيه بين (يا) وبين الألف واللام بخلاف سائر الأسماء.

والثاني: أنّهم قطعوا همزة الوصل مع (الله)، فقالوا: يا ألله)).

(1) انظر: الكشاف 182/1، والبيان في غريب إعراب القرآن 34/1، واللباب في علل البناء والإعراب 336/1، وشرح الكافية للرضي 457/1/1، 1186/2/2.

(2) شرح اللمع 623/2، 624.

والآخر: أنّ للخصِيصَة الثانية استقلالاً عن الأولى في بعض الجوانب التفصيلية في دراستها، كحكم قطع الهمزة، وتعدّد الآراء في تعليل قطعها، على ما سيظهر بيانه في موضعه بإذن الله.

وهذه الخصائص الثلاث هي أبرز خصائص هذا اللفظ الشريف في باب النداء، وثمّةَ خصائصُ أخرى أقلُّ منها، ترد في سياقات التعليل أو الترجيح في تفاصيل الحديث عن هذه الثلاث، وهي في الحقيقة نتيجةٌ وامتداد للخَصِيصَة التي تذكر تلك في سياق بيانها، ولذا لم تُفرد بحديث مستقل، وهذه الخصائص الصغيرة هي:

1- أنّه لا يقال فيه: (يا أيها الله) كما يقال في غيره من الأسماء المبدوءة ب(أل)، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الذي قام[1].

2- أنّه مخالف للأسماء الأعلام في جواز حذف حرف النداء منها دون تعويض منه، فلا يقال: اللهُ اغفر لي، كما يقال: محمّدُ أقبل. وإنّما يجب عند حذف (يا) من لفظ الله تعويض الميم المشدّدة منها، نحو: اللهمّ[2].

1- جواز دخول (يا) النداء عليه:

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز دخول حرف النداء (يا) في السعة على ما فيه (أل) من الأسماء المفردة غير المحكية[3].

فأمّا البصريون ومن تبعهم فمنعوا دخول (يا) النداء على ما فيه (أل) من الأسماء، واستثنوا لفظ (الله) خاصة؛ لأنّه سُمع عن العرب واشتُهر قولهم: (يا ألله اغفر لي). قال

---

(1) انظر: انظر: شرح الكتاب للسيرافي 42/3أ، والإنصاف 290/1، وشرح المفصل 9/2، وقطع همزة الوصل في الدرج 430.

(2) انظر: أمالي ابن الشجري 341/2، وشرح التسهيل لابن مالك 243/3، وشرح الكافية للرضي 507/1/1.

(3) انظر: الإنصاف 287/1، والتبيين 444، وائتلاف النصرة 46. وإنّما قلت: (في السعة) و(الأسماء المفردة غير المحكية)؛ لأنّ من النحويين من ذكر مواضع أخرى غير لفظ (الله) يصح فيها الجمع بين (يا) و(أل) في النداء، كضرورة الشعر، والجمل المحكيّة، مثل نداء من اسمه: (الرجل قائمٌ)، و(الذي قام)، واسم الجنس المشبّه به، نحو: يا الأسدُ شِدّةً. انظر: شرح التسهيل لابن مالك 398/3، وأوضح المسالك 30/4.

سيبويه[1]: ((واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتةَ، إلا أنّهم قد قالوا: (يا أللهُ اغفر لي) [2].

وقد أطال بعض النحويين الحديثَ في بيان علل منع دخول (يا) على ما فيه (أل) ، ويمكن إيجازُ ذلك وإعادتُه إلى العلتين الآتيتين:

1- كل واحدة من الأداتين: (يا) و(أل) تفيد التعريف اللفظي لمدخولها، ولا يجتمع أداتا تعريف لفظيتان في كلمة واحدة، وأما نحو: يامحمدُ، ويا الذي، فتعريف (محمّد) بالعَلَمية وهي معرّف معنوي، وتعريف (الذي) وأخواتها من الأسماء الموصولة بصلة الموصول، وليس بـ(أل).

2- (أل) لتعريف المعهود، وفيه معنى الغَيبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في شيء ثالث غائب، والنداء خِطابٌ لحاضر، فلم يجمع بينهما لتضاد المعنى فيهما.

كما حرص البصريون على تأكيد اختصاص لفظ (الله) بجواز دخول (يا) النداء عليه، من خلال إيراد العلل والتنبيهات التي تقوّي ما ذهبوا إليه من هذا الاختصاص؛ فهذا سيبويه يلفت النظرَ إلى ذلك قائلاً[3]: ((إلا أنّهم قد قالوا: يا ألله اغفر لي؛ وذلك من قِبَل أنّه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وكَثُر في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف)).

ويزيد المبرّدُ هذا التعليل إيضاحًا بقوله[4]: ((وأمّا قولهم: (يا ألله اغفر) فإنّما دعي وفيه الألف واللام؛ لأنّهما كأحد حروفه. ألا ترى أنّهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في (الرجل)؛ لأنّك في الرجل تثبتهما وتحذفهما، وهما في اسم (الله) ثابتتان، وهو اسمٌ عَلَم)).

---

(1) الكتاب 195/2، وانظر: 115/2، 275، 400، وانظر: المقتضب 388/1، وضرورة الشعر للسيرافي 128.

(2) انظر: الكتاب 197/2، والمقتضب 239/4، وشرح اللمع للأصفهاني 621/2، وأسرار العربية 229، والإنصاف 288/1، واللباب في علل البناء والإعراب 335/1، وشرح المفصل 8/2.

(3) الكتاب 195/2.

(4) المقتضب 239/4، 240.

فملازمة (أل) للفظ (الله) مع كثرة الاستعمال جعلتا (أل) في هذا اللفظ بمنزلة الحرف الأصلي، لا الزائد للتعريف الذي في مثل: الرجل والغلام ونحوهما، ويقوّي ذلك أنّ (أل) لا تنفَكّ ولا تُنزع من لفظ (الله).

وممّا يزيدُ القولَ بلزومِ (أل) للفظ (الله)، وإعطائه حكمَ الحرف الأصلي الأمورُ الآتية التي أُعيد ترتيبُها بعد جمعها من أحاديث النحويين[1]:

1 – أنّ (أل) في لفظ (الله) ليست للتعريف، لأنّ الله تعالى واحد، لا يتعدّد، ولا يشترك معه في وحدانيته واختصاصه بهذا اللفظ أحدٌ يُحتاج معه إلى تعيين. وإنّما هي إمّا عوض من الهمزة المحذوفة في (إله) الذي هو أصل لفظ (الله) عند الخليل وسيبويه ومن ذهب مذهبهما[2]، وهذا يعني كما نبّه إليه عبد القاهر الجرجاني أنّها خُلِع منها معنى التعريف في حال النداء، ومُحّضت للتعويض[3]. وإمّا مبنية مع هذا اللفظ المرتجلِ غيرِ المشتق المبنيّ على هذا المثال من غير أصل، كما ذهب إليه عددٌ من العلماء[4].

2- أنّه يجوز أن تقطع همزة لفظ (الله) في النداء، كما سيأتي بسطُ القول فيه في المسألة التالية، فيقال: (يا ألله)، ولو كانت كالهمزة التي تزاد مع اللام للتعريف للزم أن تكون موصولة، فقطعُها دليلٌ على أنّها نُزّلت منزلة الحرف الأصلي من الكلمة[5].

([1]) انظر: الكتاب 195/2، والمقتضب 240/4، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 152/5، وشرح الكتاب للسيرافي 42/3 أ-ب، والتبصرة والتذكرة 346/1، وأمالي ابن الشجري 194/2، 195، وشرح اللمع للأصفهاني 623/2 – 624، وأسرار العربية 232، واللباب في علل البناء والإعراب 336، وشرح المفصل 9/2، وشرح الكافية للرضي 454/1/1.

([2]) انظر: الكتاب 195/2، والمقتضب 240/4، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 152/5، وشرح الكتاب للسيرافي 42/3 أ-ب، وأمالي ابن الشجري 194/2، 195، والمفصل 64، وشرحه 9/2، والمساعد 509/2، وانظر حديثًا: الفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة 52، 75، 76.

([3]) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح 759/2.

([4]) انظر: الإنصاف 290/1، ورسالة في لفظ الجلالة، الله 34-50، والفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة 50.

([5]) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 42/3أ، والإنصاف 290/1، وشرح المفصل 9/2.

3- أنّه لو أُجري هذا اللفظ مُجرى غيره مما (أل) فيه للتعريف لجاز أن يقال: (يا أيها الله) كما يقال: (يا أيها الرجل)، ومنه قول الله تعالى: (**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**) [الحجر:6]، وذلك غير جائز على كل حال، فهذا دليل على أنّ (أل) في لفظ (الله) منزّلة منزلة الحرف الأصلي[1].

ويُنبّه هنا إلى أنّ هذه الأمور التي ذكرها النحويون هي لتعليل اختصاص لفظ (الله) بجواز دخول (يا) النداء عليه، أيْ أنّهم متفقون على أنّ لفظ (الله) مختصٌ بالجواز، وأنّ هذه الأمورَ المذكورةَ هي لتعليل ذلك الاختصاص. وليس كما ذهب إليه الفاضل صاحب (قطع همزة الوصل في الدرج) [2] من أنّ النحويين اختلفوا في تعليل جواز نداء لفظ (الله)، فمنهم من ذهب إلى أنّ ((علة ذلك عندهم لزوم الألف واللام لهذا الاسم، لا يفارقانه، حتى نُزّلا منزلة الحرف الأصلي من الكلمة))، وأنّ ((من العلماء مَن علّل جواز نداء لفظ الجلالة بأنّ هذا شيء اختصّ به هذا الاسم الكريم))، وأنّ التعليل الثاني هو الأَوْلى فيما يبدو له.

فالجميع، فيما ظهر، متفقون على أنّ هذا شيء اختص به هذا الاسم الشريف، لكنّها تعدّدت عندهم أوجه التعليل لهذا الاختصاص، ومنها ما ذكره سيبويه من لزوم (أل) لهذا الاسم، وكثرة استعماله، حتى صار (أل) بمنزلة الحرف الأصلي من لفظ (الله).

ويقتضي القول باختصاص لفظ (الله) بجواز دخول (يا) النداء عليه عند البصريين أنَه لا يقاس عليه غيره من الألفاظ التي تبدأ بـ(أل) سواء أكانت من بقية أسمائه تعالى، أم من غير ذلك من الأسماء؛ لأنها لا تحمل تلك الخصوصية التي في لفظ (الله).

ومن أجل الزيادة في تقوية رأيهم في اختصاص لفظ (الله) هنا، فرّق البصريون بين لفظ (الله) وألفاظٍ أخرى تكون (أل) فيها لازمة، فقد أشار سيبويه إلى التفريق بين (أل) التي في لفظ (الله) و(أل) التي في الاسم الموصول، فقال في لفظ (الله) [3] : ((وذلك من قِبَل أنّه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وَكَثُر في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك)، مِن قِبلَ أنّ (الذي قال

---

[1] انظر: الإنصاف 290/1، وشرح المفصل 9/2.

[2] 428 – 430.

[3] الكتاب 195/2.

ذلك) وإنْ كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسمًا بمنزلة زيدٍ وعمروٍ غالبًا. ألا ترى أنّك تقول: يا أيها الذي قال ذاك، ولو كان اسمًا غالبًا بمنزلة زيدٍ وعمروٍ ولم يجز ذا فيه)).

وقد زاد السيرافي هذا التفريق إيضاحًا، فذكر في شرح كلام سيبويه السابق أنّ (الذي) و(التي)[1] ((صفتان يمكن أن ينادي موصوفُهما ويُؤتى بهما صفتين، كقولك: يا زيد الذي في الدار، ويا هند التي أكرمتني، ويمكن أن تقول: (يا أيّها) قبلهما، كما قال الله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ**) [الحجر:6]، ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى)).

كما أشار ابن مالك إلى الفرق بين (أل) في لفظ (الله) والتي في (الصَعِق)، فقال[2]: ((ولا يجوز: يا الصَّعِق، وإنْ كانت الألف واللام لا تفارقه؛ لأنّهما غير عوض عن شيء هو من نفس الاسم، بخلاف اللذين هما في (الله) ،فإنّهما خلف عن همزة (إله))).

أمّا الكوفيون فوسّعوا الدائرة هنا، وأجازوا دخول (يا) على كل منادى فيه (أل)، نحو: ياالرجل ويا الغلام [3] قياسًا على ما سُمع، فلفظ (الله) عندهم ليس مختصًا من بين الألفاظ بذلك، بل هو أحد الأصول التي قاسوا عليها، واستدلّوا أيضًا بسماع ذلك في غير لفظ (الله)، كقول الشاعر [4]:

فديتُكِ يا التي تيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنَي

([1]) شرح الكتاب 42/3أ، وانظر: شرح المفصل 9/2.

([2]) شرح التسهيل 400/3.

([3]) انظر: الإنصاف 278/1، والتبيين 444، وائتلاف النصرة 46.

([4]) البيت بلا نسبة لقائل في الكتاب 197/2، والمقتضب 239/4 وروايته فيهما: (مِنْ أجْلِكِ)، والإنصاف 287/1، وأسرار العربية 230، واللباب في علل البناء والإعراب 335/1 وفيه : (أحبّكِ يا التي)، والخزانة 293/2.

وقول الآخر [1]:

فيا الغلامان اللذان فرّا

إياكما أنْ تكسباني شرّا

وقد أجاب من انتصر لمذهب البصريين عن هذين الشاهدين وأمثالهما بعدّة إجابات، منها: أنّهما شاذّان [2]، والثاني منهما أشذّ من الأول، للزوم (أل) في الأول (يا التي)، وعدم لزومهما في الثاني (يا الغلامان) [3] ، أو أن ذلك للضرورة الشعرية [4]، أو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه، والتقدير فيهما: (يا أيتها التي) و(فيا أيها الغلامان) [5].

والذي يظهر، والله أعلم، قوّة ما ذهب إليه البصريون مِن منع دخول (يا) على (أل)، واستثناء لفظ (الله)؛ لاختصاص هذا اللفظ الشريف بذلك، كما اختص بغيره من الأشياء، ولقوّة أسباب اختصاصه في هذا الموضع خاصة، وهي لزومُ (أل) فيه على وجه فريد لا يتفق معه فيه لفظ آخر، وكثرةُ استعماله.

2- قطع همزة (أل) منه في النداء:

ينفرد لفظ (الله) من بين الألفاظ بقطع همزة (أل) فيه في حال دخول (يا) النداء عليه، وهذه الخَصِيصَة كما ذُكر سابقًا امتداد للخَصِيصَة السابقة، ووجهٌ من وجوه استعمالها، وإفرادها هنا لتفصيل القول في مسائل هذا القطع، كحكمه، وتعدّد الآراء في تعليله.

([1]) البيتان بلا نسبة في المقتضب 243/4، والإنصاف 287/1، وأسرار العربية 230، واللباب في علل البناء والإعراب 335/1، وشرح المفصل 9/2، وشرح التسهيل 399/3، والخزانة 294/2-.

([2]) انظر: شرح المفصل 9/2، وشرح التسهيل لابن مالك 399/3.

([3]) انظر: شرح الكافية للرضي 457/1/1 ، 458.

([4]) انظر: الكتاب 197/2، والمقتضب 239/4 – 243، وأسرار العربية 230، واللباب 335.

([5]) انظر: ضرورة الشعر 128، والإنصاف 289/1، وأسرار العربية 230.

وقد أشار النحويون إلى قطع الهمزة في النداء [1] ، فهذا سيبويه يكرّر في أكثر من موضع أنّ العرب حين أدخلوا (يا) النداء على لفظ (الله) وخصّوه بهذا الأمر قطعوا الهمزة فقالوا : (يا ألله) [2].

وهذا الفراء يشير إلى أنّ من قطع الهمزة في : يا ألله توهّم أنّها من نفس اللفظ؛ إذ كانت لا تسقط منه [3].

ومن المسموع في هذا القَطّع قولُ الراجز [4]:

مُبارَكٌ هُوَّ ومَنْ سَمَاهُ

على اسمك اللهمّ يا ألله

والنحويون، وهم يتناولون هذا القطع بالبيان، متّفقون على أنّه من خصائص هذا اللفظ الشريف، ولكنهم مختلفون – في حكمه وتعليله. وفيما يأتي تفصيل القول في ذلك:

أمّا حكم هذا القطع فهو على الصحيح جائز وليس واجبًا، ودليل الجواز أنّ قطع الهمزة أحد الأوجه الثلاثة المستعملة التي ذكرها النحويون في نداء لفظ (الله)، وهي: (يآالله) بإثبات ألف (يا) ووصل الهمزة في لفظ (الله)، و(يآألله) بإثبات ألف (يا) أيضًا وقطع الهمزة في لفظ (الله)، و(يالله) بحذف الألف ووصل الهمزة [5].

---

(1) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه 320/1، والكشاف 182/1، وأمالي ابن الشجري 132/2 – 196، وشرح اللمع للأصفهاني 642/2، وأسرار العربية 231، والإنصاف 289، والبسيط في شرح الجمل 934/2، وشرح الكافية للرضي 1186/2/2، وقطع همزة الوصل في الدرج 428 – 438.

(2) انظر: الكتاب 115/2 ، 275 ، 400.

(3) انظر: معاني القرآن – 204/1.

(4) البيتان لم ينسبا لقائل في معاني القرآن للفراء 203/1 ، والإنصاف 289/1، والمساعد 509/2.

(5) انظر: أمالي ابن الشجري 132/2، وأسرار العربية 231، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1407/3، والتذييل والتكميل 226/3، وشرح الألفية لابن الناظم 571، وأوضح المسالك 30/4.

قال الفراء [1]: ((ومن العرب من يقول إذا طرح الميم [2]: يا ألله اغفر لي، ويا الله اغفر لي، فيهمزون ألفها ويحذفونها)). ونقل ابن سيده عن ثعلب هاتين اللغتين اللتين ذكرهما الفرّاء [3].

بل إنّ النحويين صرّحوا بأنّ الوصل هو الأصل [4]، وأنّ القطع الشاذّ قياسًا جائزٌ استعمالاً [5].

غير أنّ الأصفهاني الباقولي ألمح إلى أنّه يرى أنّ القطع واجب، لما ذكر أنّ العرب لم تقل: (يا الله) بالوصل [6].

ولعلّ ما جعل الأصفهاني يذهب إلى القول بأنّ العرب لم تقل بالوصل هو كثرة استعمال نداء (الله) بالقطع، وقد أشار إلى هذه الكثرة الرضي بقوله [7]: ((والأكثر في (يا ألله) قطع الهمزة)). ولهذا أحسَنَ عبدُ القاهر الجرجاني باحترازه بكلمة (الأعرف) لما قال [8]: [8]: "فقطعوا همزة الوصل عند النداء، حتى لم يُقل: يا الله، في الأعرف". فكأنّ في هذا الاحتراز تقييدًا لإطلاق الأصفهاني نفيّ استعمال الوصل عند العرب.

وقد قوّي أحدُ الباحثين القطعَ الشاذَّ قياسًا، المطّردَ استعمالاً، واختاره على الوصل؛ لما فيه من فائدة اختصاص لفظ (الله) به، ولما يتضمّنه من الدلالة على التعويض من الهمزة في (إله) في رأي بعض المعلّلين للقطع، ولما يؤدّيه من وظيفة صوتية عند آخرين منهم [9]، كما هو الحديث الآتي في التعليل.

---

(1) معاني القرآن 203/1، 204.

(2) أي من (اللهمّ).

(3) انظر: المحكم 259/4.

(4) انظر: معاني القرآن للفراء 204/1.

(5) انظر: أسرار العربية 231، والتذييل والتكميل 226/3.

(6) انظر: شرح اللمع 624/2.

(7) شرح الكافية 456/1/1.

(8) المقتصد في شرح الإيضاح 757/2.

(9) انظر: قطع همزة الوصل في الدرج 438.

وأمّا تعليل اختصاص لفظ (الله) بهذا القطع فقد تعدّدت أقوال النحويين في تلمّسه، وأقوالهم تعود في حقيقتها إلى ثلاثة آراء، هي على النحو الآتي:

الرأي الأول: رأي النحويين الأوائل على اختلاف ألفاظهم في التعبير عنه، وهو أنّ لفظ (الله) لما كانت (أل) فيه ملازمة له، لا تسقط منه ولا تنفكّ عنه، واختلف بذلك عن سائر الألفاظ التي فيها (أل) في دخول (يا) النداء عليه، كما سبق بيانه في المسألة السابقة، نُزّلت (أل) فيه منزلة الحرف الأصلي فقطعت.

قال سيبويه [1]: "كأنّهم حين قالوا: يا ألله، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها". وقال الفرّاء [2]: "ومن همزَها توهّم أنّها من الحرف؛ إذ كانت لا تسقط منه".

وإلى هذا الرأي تعود معاني ألفاظ كثير من النحويين بعد سيبويه والفرّاء [3].

الرأي الثاني: رأي أبي علي الفارسي، وكثير من النحويين بعده، وهو أنّ قطع الهمزة هنا وفي القَسَم في: (أفألله) دليلٌ وعلامةٌ على أنّ (أل) في لفظ (الله) عِوضٌ من همزة القطع الأصلية في (إله).

وقد مَدّ أبو علي القولَ والمناقشةَ في بيان رأيه، وردّ الرأي السابق فقال [4]: "فإن قالَ: قالَ: فما العِوَضُ الذي عُوِّضَ من هذه الهمزة لما حُذِفَت على الحدِّ الذي ذَكَرْتَ؟ وما الدلالة على كونه عِوَضًا؟-

قيلَ: أمَا العوضُ منها فهو الألفُ واللاَّمُ في قولهم: الله.

وأمَّا الدَّلالةُ على أنَّها عِوَضٌ فاستجازَتُهُم لقَطْعِ الهمزة الموصولة الدَّاخلةِ على لام التَّعريف في القَسَم والنِّداء – وذلك قولُهُم: (أفألله لَتَفْعَلَنَّ)، و(يا ألله اغْفِرْ لي)؛ ألا ترى أنَّها لو كانت غيرَ عِوَضٍ لم تَثْبَتْ، كما لم تَثْبُتْ في غير هذا الاسم، فلمَّا قُطِعَت هنا واسْتُجِيزَ

([1]) الكتاب 115/2، وانظر: 275، 400.

([2]) معاني القرآن 204/1.

([3]) انظر: شرح الكتاب للسيرافي 216/2، والتعليقة على كتاب سيبويه 320/1، وعلل النحو للورّاق 343، والإنصاف والإنصاف 289/1، وشرح الكافية للرضي 456/1/1.

([4]) الإغفال 3/ب، وانظر: الصحاح (أله) 2221/6، والمخصص 138/17.

ذلك فيها، ولم يُسْتَجَزْ في غيرها من الهَمَزَات الموصولة، علُمْنَا أنَّ ذلك لمعنًى اختَصَّتْ به ليس في غيرها. ولا شيءَ أَولى بذلك المعنى من أنْ يكونَ العِوَضَ من الحرف المحذوف الذي هو الفاء.

فإن قال قائلٌ: فما أنكَرْتَ ألاَّ يكونَ ذلك المعنى العِوَضَ، وإنَّما يكونُ كَثْرَةَ الاستعمالِ، فغُيِّرَ بهذا كما يُغَيَّرُ غيرُهُ ممَّا يَكْثُرُ في كلامهم عن حال نظائره وحَدِّه؟

قيلَ: لا يخلو من أنْ يكونَ ذلك العَوضَ، كما ذَكَرْناه، أو يكونَ كثرةَ الاستعمال، أو يكونَ لأنَّ الحرفَ ملازمٌ للاسم لا يفارقُهُ، فلو كان كثرةُ الاستعمال هو الذي أوجَبَ ذلك دون العِوَض لَلَزِمَ أنْ تُقطَعَ الهمزةُ أيضًا في غير هذا ممَّا يَكْثُرُ استعمالُهُ، ولو كان لِلُزُومِ الحرفِ لَوجَبَ أن تُقطَعَ هَمْزَةُ (الذي) للزومها، ولكثرة استعمالها أيضًا، ولَلَزِمَ قَطْعُ هذه الهمزةِ فيما كَثُرَ استعمالُهُ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه قد يَكْثُرُ استعمالُ ما فيه هذه الهمزةُ فلا تُقطَعُ، فإذا كان كذلك ثبَتَ أنَّه للعَوَض...".

وإلى هذا الرأي ذهب كثير من النحويين [1].

الرأي الثالث: ما أشار إليه أبو إسماعيل الجوهري، وهو أنّ القطع هنا على نيّة الوقفِ على حرف النداء، والابتداءِ بلفظ (الله) تعظيمًا وتفخيمًا له.

قال الجوهري [2]: "وقولهم: يا ألله، بقطع الهمزة، إنّما جاز لأنّه يُنوى به الوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم".

وقد أحسنَ أحدُ الباحثين عندما فسّر رأي الجوهري تفسيرًا صوتيًا فقال [3]: "نلمس في كلام الجوهري تعليلاً صوتيًّا لقطع همزة الوصل؛ إذْ إنّ النداء هنا في مقام الدعاء، والدعاء يقتضي مدَّ الصوت، ولا يتحقّقُ مدُّ الصوت إلا إذا قطعت همزة الوصل؛ إذ. وصلُها يؤدّي إلى حذف ألف (يا) على وجهٍ، وهذا غير مراد في سياق الدعاء، وإثباتُ ألف (يا) في هذا السياق مع وصل الهمزة يؤدّي إلى التقاء الساكنين، ألف (يا) ولامُ (أل)؛ لذا فإنّ قطع همزة

---

(1) انظر: أمالي ابن الشجري 196/2، والكشاف 34/1، وأسرار العربية 231، والجنى الداني 199، والمساعد 509/2.

(2) الصحاح (ليه) 2248/6، وانظر: الجنى الداني 199.

(3) قطع همزة الوصل في الدرج 436، 437.

الوصل في مقام الدعاء هو الوجه؛ لتحقيق التفخيم الذي نبّه عليه الجوهري، وخروجًا من أن يلتقي ساكنان".

وأقوى الآراء، فيما يظهر، الرأي الأول؛ لأنّ الرأي الثاني يَرِدُ عليه أنّه يؤدّي إلى القول بجواز قطع الهمزة من لفظ (الله) في كل حال، وقطع همزة (أل) في لفظ (الله) لم يُنقل [1] إلا في هذه المسألة من النداء، وفي القسم، نحو: أفألله، ومع (ها) التنبيه، نحو: إيْ ها أللهِ ذا، وإيْ هألله ذا، كما سبق في مسائل باب القسم.

أمّا الرأي الثالث ففيه زيادةٌ لطيفةٍ صوتيةٍ تُضاف إلى الرأي الأول من غير ما تعارضٍ له، ولهذا جمع بينهما الجوهري نفسه في موضع آخر لما قال [2]: "وقُطعت الهمزة في النداء للزومها تفخيمًا لهذا الاسم". فكأنّه يرى أنّ اللزوم في النداء موصِل إلى التفخيم.

وأودُّ بعد هذا أنْ أؤكّد أنّ هذه الآراء هي في تعليل اختصاص لفظ (الله) بقطع الهمزة في النداء، أيْ أنّ أصحاب هذه الآراء متّفقون على أنّ لفظ (الله) مختصٌ بقطع الهمزة هنا، وأنّ هذه العلل المذكورة لتعليل ذلك الاختصاص. وليس كما ذهب إليه الفاضل صاحب (قطع همزة الوصل في الدرج) [3] من أنّ النحويين اختلفوا في تعليل القطع في لفظ (الله) في النداء على أربعة آراء، وأنّ الرأيَ الرابعَ منها هو: "أنّ قطعَ الهمزة في (يا ألله) من خصائص لفظ الجلالة، بناءٍ منهم على أنّ لهذا الاسم خصائص ليست لغيره".

فالجميع، فيما ظهر، متّفقون على أنّ هذا شيء اختص به هذا الاسم الشريف، لكنّها تعدّدت عندهم أوجه التعليل لهذا الاختصاص.

كما أودّ أن أشير إلى أنّ هذا الفاضل جعل الرأي الأول من الآراء السابقة التي ذكرتُها، رأيَ سيبويه والفراء ومن تبعهما، جعله رأيين، معتمدًا على ظاهر الألفاظ التي عبّروا بها عن ذلك، فجعل الرأي الأول عنده لسيبويه ومن تبعه، وهو: "أنّه لما خرج عن أصله في

([1]) انظر: قطع همزة الوصل في الدرج 428 – 444.

([2]) الصحاح (إله) 2221/6.

([3]) 431 – 436.

النداء خولف به في همزة الوصل فقطعت"، وجعل الرأي الثاني للفراء ومن معه، وهو: "توهُّمُ أصالة همزة (أل)، أو تشبيهُها بالأصلية وتنزيلُها منزلتها؛ لوقوعها موقعها مع الملازمة" [1].

والحقيقة أنّ ما عدّهما الفاضل رأيين هما، عند التأمّل والنظر، رأيٌ واحد، ولهذا جمعتُ بينهما فيما أثبتُّه هنا من الآراء السابقة؛ وذلك لأنّ خروج لفظ (الله) بقولهم: (يا ألله) عن الأصل في نداء ما فيه (أل)، وهو الرأي الأول عنده، إنّما هو بسبب ملازمة (أل) للفظ الجلالة، وهذه الملازمة هي ما صرّح به سيبويه بقوله [2]: "إلا أنهم قد قالوا: يا ألله اغفر لي؛ وذلك من قِبَل أنّه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه". وتوهُّمَ أصالة همزة (أل) في لفظ الله أو تنزيلها منزلة الحرف الأصلي، وهو الرأي الثاني عنده، إنّما هو بسبب ملازمتها أيضًا، وهو ظاهر من جملة: (إذْ كانت لا تسقط منه) في قول الفرّاء[3]: "ومن همزَها توهّم أنّها من الحرف؛ إذ كانت لا تسقط منه".

فالرأيان اللذان ذكرهما الفاضل يعودان، كما ظهر، إلى أصل واحد، وهو ملازمة (أل) للفظ الجلالة، وهذه الملازمة جعلت (أل) فيه كالحرف الأصلي، وجعلته في النداء يخالف ما عليه سائر الألفاظ فقُطعت همزته. والله أعلم.

3- التعويض من (يا) النداء بميمَ مشدّدة في آخره:

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في الميم المشدّدة في لفظ (اللهمّ)، أهي عوض من حرف النداء (يا) في: يا ألله، أم هي بقيّة كلمة (أُمّنا) في: يا ألله أُمَّنا بخير [4].

فأمّا البصريون فأجمعوا على ما ذهب إليه الخليلُ بن أحمد من أنّ الميم عوض من (يا) في: يا ألله، وأنّ ذلك لا يكون إلا في النداء، وأنّ الضمة التي على الهاء من لفظ (اللهُمّ)

---

(1) السابق نفسه.

(2) الكتاب 195/2، وقد سبق في المسألة السابقة مزيد بيان لهذا.

(3) معاني القرآن 204/1.

(4) انظر: الإنصاف 291/1.

ضمة إعراب [1] ، قال سيبويه [2]: "وقال الخليل رحمه الله: (اللهمّ) نداء، والميم ههنا بدل من (يا)، فهي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أوّلها، إلا أنّ الميم ههنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنِيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أوّلُهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنّه وقع عليها الإعراب".

وكان سيبويه قد ذكر هذا الرأي دون نسبته للخليل [3]، ممّا يدلّ على أخذه به، ويُبعِد احتمالَ مخالفته التي قد تُفهم من قوله: "فيما زعم الخليل".

بل إنّ الزجّاج قال [4]: "وقال الخليل وسيبويه وجميعُ النحويين الموثوق بعلمهم: إن (اللهُمّ) بمعنى: يا ألله، وإنّ الميم المشدّدة عوضٌ من (يا)؛ لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في كلمة، ووجدوا اسم الله جلّ وعزّ مستعملاً بـ(يا) إذا لم تُذكر الميم، فعلموا أنّ الميم من آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أوّلها، والضمّةُ التي في أوّلها ضمّةُ الاسم المنادى في المفرد".

وقد حكى السيرافي إجماع البصريين على هذا فقال [5]: ((أجمع أصحابنا على مثل قول الخليل أنّ الميم في (اللهُمّ) عوض من (يا) التي هي حرف النداء)).

وعلى رأي البصريين هذا يكون حذف (يا) النداء والتعويض منها بالميم المشدّدة في آخر لفظ (الله) من خصائص هذا اللفظ الشريف، وإليه قَصَدَ كلُّ مَن ذكر هذا في خصائص لفظ (الله) [6].

وزاد بعض النحويّين هذا الاختصاص تأكيدًا لما أشاروا إلى لطائف في هذا الرأي، هي:

([1]) انظر: الكتاب 196/2، والمقتضب 239/4، والأصول 338/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 393/1، 394، وشرح الكتاب للسيرافي 43/3أ، وأمالي ابن الشجري 132/2 – 341، وشرح اللمع للأصفهاني 625/2، وأسرار العربية 232، وشرح الكافية للرضي 458/1/1.

([2]) الكتاب 196/2.

([3]) انظر: الكتاب 25/1.

([4]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 394/1.

([5]) شرح الكتاب 43/3أ.

([6]) انظر: الكشاف 182/1، وأمالي ابن الشجري 132/2، 340، وكشف المشكلات 4/1، والبيان في غريب إعراب إعراب القرآن 34/1، واللباب في علل البناء والإعراب 336/1، والبسيط في شرح الجمل 934/2، وشرح الكافية للرضي 457/1/1، ورصف المباني 159.

1- أنّ السرّ في كون الميم هي العوض من (يا) دلالتها على الجمع المشعِر بالتعظيم، نحو قولك للواحد: أنتم أحسنتم [1].

2- وأنّ الميم المشدّدة أُخّرت تعظيمًا للفظ (الله) وتبرّكًا بالابتداء به [2].

3- اجتهاد بعضهم في تقوية العلاقة بين العوض والمعوّض منه لما ذكروا أنّ الميم شُدّدت لتوافق في عدد حروفها عددَ حروف (يا) المحذوفة [3].

وأمّا الكوفيون، وعلى رأسهم الفرّاءُ، فذهبوا إلى أنّ الميم في (اللهمّ) بقيّةُ قولهم: (يا ألله أُمَّ) بمعنى: (يا ألله أُمَّنا بخير)، وأنّه لما كثر هذا الدعاء في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعضه وأبقوا بعضه، فالميم المشدّدة في (اللهُمّ) هي الميم المشدّدة في (أُمَّ)، بَقِيتْ بعد حذف الهمزة.

كما ذهبوا إلى أنّ (اللهم) تستعمل في النداء وغيره، وأنّ الضمّة التي على الهاء في (اللهُمّ) هي ضمّة الهمزة التي في (أُمَّ) انتقلت إلى الهاء بعد حذف الهمزة. قال الفراء [4]: "(اللهُمّ) كلمة تنصبها العرب، وقد قال بعض النحويين: إنّما نصبت إذْ زيدت فيها الميمان لأنّها تنادى بـ(يا)، كما تقول: يا زيدُ، ويا عبدَ اللهِ، فجُعلت الميم فيها خلفًا من (يا)، وقد أنشدني بعضُهم:

وما عليكُ أنْ تقولي كُلّما
صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا اللهُمَا
أردُدْ علينا شيخَنا مُسَلّما

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخفّفةً، مثل الفَم، وابْنم، وهُمْ، ونرى أنّها كانت كلمة ضُمّ إليها (أُمَّ)، تريد: يا ألله أُمَّنا بخيرٍ، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعةُ التي في الهاء من همزة (أُمَّ)، لما تُرِكتْ انتقلت إلى ما قبلها. ونرى أنّ قول العرب: (هَلُمَّ إلينا) مثلها؛ إنّما كانت (هَلْ) فضُمَّ إليها (أُمَّ) فتُرِكت على نصبها".

---

[1] انظر: التفسير القيّم 205، ورسالة في لفظ الجلالة: الله 101، 102.

[2] انظر: شرح الكافية للرضي 458/1/1، ورصف المباني 373.

[3] انظر: أمالي ابن الشجري 340/2، وشرح الجمل لابن عصفور 106/2، ورصف المباني 374.

[4] معاني القرآن 203/1.

وعلى هذا الرأي الكوفي ليس للفظ (الله) في قولهم: (اللهُمّ) اختصاصٌ، لا بحذف (يا) النداء والتعويض منها بالميم المشدّدة؛ لأنّه قول مردود عند الفرّاء، ولا بأنّ الميم فيه بقيّة (أُمّ)؛ لأنّ الفرّاءَ صرّح بأن هذا التركيب – أيًّا كان نوع (أمّ) فيه – موجود في غير لفظ (اللهمّ)، وهو كلمة (هَلُمَّ).

وقد أفاض النحويون بعد زمن سيبويه والفرّاء بمناقشة رأي الكوفيين، وتنوّعت عندهم وتعدّدت وجوه الرد عليه، وألفاظُ تضعيفه، ووجوهُ تقوية الرأي البصري، ويمكن ترتيب تلك الوجوه على النحو الآتي:

1- دليل الفراء السماعي في الجمع بين (يا) والميم في (يا اللهمّ) في البيت السابق، وأبيات أخرى من نحو قول الراجز [1]:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا

أقول يا اللهُمَّ يا اللهُمّا

وقول الآخر [2]:

غفرتَ أو عذَبتَ يا اللهمّا

مردودٌ بأنّ هذا الشعر لا يُعرف إلا من طريق الكوفيين [3]، أو لأنّ الشعراء هنا جمعوا بين الميم المشدّدة و(يا) النداء للضرورة، والجمع بين العوض والمعوّض منه ممّا يجوز للشاعر ضرورةً. وممّا يقوّي القول بالضرورة هنا أن العوض في غير مكان المعوّض منه [4].

2- توجيه الفرّاء بأن الأصل : (يا الله أُمَّ) بمعنى:

(يا ألله أُمَّنا بخير) ترِدُ عليه إشكالات كثيرة، منها:

---

(1) البيتان منسوبان في النوادر لأبي زيد 165 لأبي خراش الهذلي، وهما بلا نسبة لقائل في: المقتضب 242/4، وشرح الكتاب للسيرافي 43/3 أ، وضرورة الشعر 128، وأمالي ابن الشجري 340/2، والإنصاف 291/1، وأسرار العربية 232، شرح الكافية للرضي 457/1/1، والخزانة 195/2.

(2) البيت بلا نسبة أيضًا في الصحاح (ليه) 2248/6، بلفظ : (عَفَوْتَ أو عذّبْتَ)، والإنصاف 292/1.

(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه 394/1، وشرح الكتاب للسيرافي 43/3 أ، والإنصاف 294/1، وشرح المفصل 16/2.

(4) انظر: المقتضب 242/4، وشرح الكتاب للسيرافي 43/3 أ، وضرورة الشعر 128، وأمالي ابن الشجري 340/2، والإنصاف 291/1، وأسرار العربية 232، شرح الكافية للرضي 457/1/1، والخزانة 195/2.

أ – لو كان الأمر كذلك لجاز أنْ يُقال: يا اللهُمّ، في كل حالٍ، أي في الشعر والنثر؛ لأن التقدير: يا ألله أُمّنا بخير، ولم يقل أحدٌ من العرب: يا اللهُمّ إلا في الشعر اضطرارًا [1].

ب- لو كان الأمر كذلك لما جاز أن يستعمل (اللهُمَّ) إلا فيما يناسب معنى: (يا ألله أُمّنا)، وما من شكّ في أنّه يجوز أن يقال: اللهمّ لا تؤمّهم بخير، أو اللهُمَ أخزه، أو اللهمّ الْعَنْهُ، أو اللهُمّ أهلكه، ومن ذلك قول الله تعالى: (**وإذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إن كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**) [الأنفال/32]، وهذه وأمثالها لا يستقيم المعنى فيها مع تقدير (**اللَّهُمَّ**) فيها بـ(يا ألله أُمّنا بخير) [2].

ج – ولو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يجوز أن يُقال: اللهُمّنا بخيرٍ، بمعنى: اللهُ أُمّنا، بعد حذف الهمزة منه، وفي امتناع ذلك دليلٌ على فساده [3].

د – ولو كان الأمر كذلك لجاز أن تُعاد في بعض الاستعمالات الهمزة المحذوفة، فيقال: اللهُؤُمَّ، كما تُعاد الهمزة ممّا حذفت منه تخفيفًا من نحو: شَيْ، وضَوْ، المخفّفتين من: شَيْء، وضَوءْ، وفي امتناع (اللهُؤمّ) دليلٌ على بطلانه [4].

هـ- ولو كان الأمر كذلك لأغنى في الآية السابقة: (**وإذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إن كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ**) قولُه: (**اللَّهُمَّ**) عن جواب الشرط: (**فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً**)؛ لأنّ (**اللَّهُمَّ**) تتضمّنُ معنى الفعل: (أمّنا)،

([1]) انظر: الأصول 338/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 393/1، وشرح الكتاب للسيرافي 43/3 أ.

([2]) انظر: أمالي ابن الشجري 341/2، وأسرار العربية 233، والإنصاف 293/1، وشرح المفصل 17/2.

([3]) انظر: الإنصاف 293/1.

([4]) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 393/1، وشرح اللمع للأصفهاني 626/2.

ولكانت الميم المشدّدة في (**اللَّهُمَّ**) سادةً مسدّ الجواب، كما يقال: يا ربنا عاقب فلانًا إنْ كان طاغيًا [1].

و – ولو كان الأمر أيضًا كذلك للزم أن يقال في (اللهُمّ اغفرْ لفلان) مثلاً: اللهُمّ واغفر لفلان، بإدخال الواو العاطفة بين فعلي الطلب: (أُمّنا) و(اغفِرْ)، وعدم لزومه دليل على ضعف الرأي [2].

3- احتجاج الفرّاء بأنّ (اللهُمّ) مثل (هَلُمّ) احتجاجٌ مردودٌ بأنّ (هَلُمّ) أصلها (لُمّ). والهاء للتنبيه[3]، أو أنّ أصلها: (ها الْمُمْ)، فاجتمع ساكنان: الألف من (ها) واللام من (الْمُمْ)، فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، ونُقلتْ ضمّةُ الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى، فصارت: هَلُمَّ [4].

4- لو لم تكن الميم المشدّدة عوضًا من (يا) لجاز أن يقال في النداء: اللهُ اغفر لي، بحذف حرف النداء بلا تعويض، كما يقال في غيره من الأعلام الأخرى، نحو: زيدُ اقبِلْ، وهذا في لفظ (الله) خاصة لا يجوز، قال ابن الشجري [5]: "وإذا ثبت أنّه لا يجوز: اللهُ اغفر لي، حتى تقول: يا ألله، أو تقول: اللهُمّ، علمتَ أنّ الميم عوض من حرف النداء. فهذا دليل قاطعٌ بأنّ الذي ذهب إليه البصريون هو الصحيح".

وبهذا تظهر قوّة الرأي البصري، وبه أيضًا يمكن التأكيد أنّ هذا الموضع وهو حذف (يا) النداء من (يا ألله) والتعويض منها بالميم المشدّدة في آخره من خصائص هذا اللفظ الشريف.

وقبل طيّ صفحة هذه المسألة يحسن تتميم الفائدة فيها بالإشارة إلى مسألة متعلّقة بلفظ (اللهُمّ) اختلف فيها البصريون أنفسُهم، وهي: أنّ (اللهُمّ) لفظ لا يوصف عند

([1]) انظر: أمالي ابن الشجري 341/2، نقلاً عن أبي علي الفارسي، ونسبه الأنباري في الإنصاف 293/1 لنفسه، وذكره ابن يعيش في شرح المفصّل 17/2.

([2]) انظر: شرح اللمع للأصفهاني 626/2.

([3]) انظر: معاني القرآن وإعرابه 394/1.

([4]) انظر: الإنصاف 294/1.

([5]) أمالي ابن الشجري 340/2.

سيبويه؛ لأنّه كما ظهر من رأي البصريين عامّةً لفظ لا يستعمل إلا في النداء خاصة، فجعل له سيبويه حكم الأسماء الملازمة للنداء، نحو: يا هَناهُ، ويا نَوْمانُ، ويل فُلُ، وهي ألفاظٌ لا توصف. وأمّا ما ورد ممّا ظاهره الوصف كقول الله تعالى: (**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ**) [آل عمران/26] فهو على تقدير نداء آخر، أي: يا مالكَ الملك.

قال سيبويه[1]: "وإذا ألحقتَ الميمَ لم تَصِف الاسمَ؛ من قِبَل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ، كقولك: يا هَناهْ.

وأما قول الله عزّ وجلّ: (**قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ**) [الزمر/46] فعلى (يا)، فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه؛ لكثرته في كلامهم، ولأنّ له حالاً ليست لغيره".

واختار رأي سيبويه الفارسيُّ[2] وأبو حيان[3]، فيما نُسب إليهما.

وخالف المبرّدُ والزجّاجُ وغيرُهما سيبويه في هذا الرأي، فأجازوا وصف (اللهُمّ)؛ لأنّه وإن كان خاصًا بالنداء فإن أصله: يا ألله، فهو باقٍ على أصله من جواز وصفه قبل الحذف والتعويض.

قال المبرّد[4] ((ولا يجوز عنده وصفُه، ولا أُراه كما قال؛ لأنّها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنّك قلت: يا الله، ثمّ تصِفُه كما تصِفُه في هذا الموضع)).

وقال الزجاج[5] : ((والقول عندي أنّ (**مَالِكَ الْمُلْكِ**) صفةُ (الله)، وأنّ (**فَاطِرَ السَّمَوَات والأَرْضِ**) كذلك، وذلك أنّ الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا)، فلا تُمنع الصفةُ مع الميم كما لا تُمنع مع (يا)).

واختار رأيَهما الرضيُّ موسّعًا دائرة الجواز لتشمل جميع الأسماء المختصة بالنداء، قائلاً بعدما ذكر الخلاف في وصف (اللهمّ) [1]: ((ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعًا من الوصف، بل السماع مفقود فيها)).

([1]) الكتاب 196/2، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي 43/3 أ.
([2]) انظر: الدرّ المصون 100/3.
([3]) انظر: الهمع 65/3.
([4]) المقتضب 239/4.
([5]) معاني القرآن وإعرابه 394/1.

الخاتمة:

وبعد هذه الجولة السريعة في التأمل في خصائص لفظ (الله) يحسن الوقوف على أبرز نتائج هذا البحث، ممّا يُمكن عرضه على النحو الآتي:

1 – من أظهر الألفاظ اختصاصًا، وأشرفها تميّزًا وانفرادًا لفظ (الله) تعالى مسمّاه، الذي جاء اختصاصُه من اختصاص مسمّاه جلّ وعلا، ومن كثرة استعماله.

2 – لم يكن عدد هذه الخصائص التي انماز بها هذا اللفظ الشريف عن غيره من الألفاظ محلّ اتفاق بين النحويين الأوائل والمحدثين.

3 – انتهى البحث إلى أنّ الخصائص الكليّة للفظ (الله) ، على الصحيح، تسع خصائص نحوية، وواحدة صوتية، فالمجموع عشر خصائص، فأمّا النحوية فهي: أنّه عَلَمٌ على المعبود بحق، ودخول تاء القسم عليه، ودخول لام القسم عليه، ودخول ميم القسم عليه، والتعويض معه من حرف القسم، وجرٌّ بلا عوض من حرف القسم المحذوف، وجواز دخول (يا) النداء عليه، وقطع همزة (أل) منه في النداء، والتعويض من (يا) النداء بميمٍ مشدّدة في آخره. وأمّا الصوتية فهي تفخيم لامه تعظيمًا له وتنويهًا به.

4 – تفرّع عن بعض تلك الخصائص الكليّة خصائصُ ثانوية، ورد ذكرها في أثناء الحديث التفصيلي عن الخصائص الكليّة، منها: أنّه لا يقال فيه: يا أيها الله، كما يقال فيما فيه (أل) من الأسماء المناداة، ومنها: أنّه مخالف للأسماء الأعلام في جواز حذف حرف النداء منها، فلا يجوز: الله اغفر لي.

5 – لم يتّفق الكوفيون مع البصريين في أنّ من خصائص لفظ (الله) : جرَّه بلا عوض من حرف القسم المحذوف، ودخولَ (يا) النداء عليه، وقطعَ همزة (أل) منه في النداء، والتعويضَ من (يا) النداء بميمٍ مشدّدة في آخره، وإنّما هي عندهم عامّة فيه وفي غيره.

6 – مخالفة الكوفيين للبصريين في هذه الأمور نموذج تطبيقي لتوسّعهم في القياس على كلّ مسموع، في مقابل المنهج البصري الذي يضع للقياس ضوابط من حيث الكثرة والاطّراد، يقبل من خلالها ويردّ.

([1]) شرح الكافية 460/1/1.

7 – انتهى البحثُ إلى تقوية رأي البصريين في أنّ الأمور السابقة هي من خصائص هذا اللفظ الشريف.

أسأل الله تعالى أن يتمّ عليّ فضله وكرمه برحمته وصفحه وعونه وتوفيقه، وأن ينفع بهذا الجهد المتواضع، وأن يجعله ذخرًا لكاتبه يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله أولاً وأخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد.

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي: تحقيق: طارق الجنابي –ط1. – بيروت: عالم الكتب، 1407هـ: بغداد: مكتبة النهضة العربية.
- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي؛ تحقيق: علي محمد البجاوي –. بيروت: دار الجيل، 1408هـ.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: مصطفى النماس– .ط1، 1404هـ.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق محمد بهجة البيطار–. دمشق: المجمع العلمي العربي.
- أسماء الله الحسنى لعبد الله بن صالح الغصن.– ط2 .– الرياض: دار الوطن، 1420هـ.
- الأشباه والنظائر للسيوطي؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم .– ط1 .– بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ.
- اشتقاق أسماء الله للزجاجي؛ تحقيق عبد الحسين المبارك .– ط2 .– بيروت: مؤسسة الرسالة 1407هـ.
- الأصول في النحو ابن السراج؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي .– ط1 .– بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409هـ.
- الأضداد لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. – بيروت: المكتبة العصرية، 1407هـ.

- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي، مخطوط، مصورة مكتبة شهيد علي. – إستانبول.
- أمالي ابن الشجري؛ تحقيق محمود محمد الطناحي .– القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. – القاهرة: دار الطلائع.
- أوضح المسالك لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد .– صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 1418هـ.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي؛ تحقيق مازن المبارك. – ط5 .– بيروت: دار النفائس، 1406هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: مجموعة من المحققين – ط1 – بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الإشبيلي؛ تحقيق عياد بن عيد الثبيتي .– ط1 .– بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق طه عبد الحميد طه. – الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري؛ تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1402هـ.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق علي محمد البجاوي .– بيروت: دار الشام للتراث.
- التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري؛ تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .– ط1 .– بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1406هـ.
- التحرير والتنوير: تفسير التحرير والتنوير.
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمي؛ تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. – ط1 .– بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان؛ تحقيق حسن هنداوي. – ط1 .– دمشق: دار القلم، 1420هـ.

- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي؛ تحقيق عوض القوزي .- ط1، 1410 – 1417هـ.
- تفسير التحرير والتنوير لمحمد الظاهر ابن عاشور. – تونس: دار سحنون.
- تفسير الرازي: التفسير الكبير.
- تفسير الطبري: جامع البيان.
- التفسير القيّم لابن قيم الجوزية؛ جمع ابن أويس الندوي؛ تصحيح حامد الفقي.
- التفسير الكبير للفخر الرازي. – ط2 .- بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش؛ تحقيق مجموعة من المحققين. – ط1 .- القاهرة: دار السلام، 1428هـ.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري؛ تحقيق عبد السلام هارون. – الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. – القاهرة: دار الكتاب العربي، 1387هـ.
- الجنى الداني للمرادي؛ تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد الفاضل. – ط1 .- بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.
- الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي؛ تحقيق عبد السلام هارون .- ط3 .- القاهرة: مكتبة الخانجي، 1409هـ.
- الخصائص لابن جني؛ تحقيق محمد علي النجار. – بيروت: دار الكتاب العربي.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة .- ط1 .- القاهرة: مطبعة السعادة، 1392هـ.
- الدر المصون للسمين الحلبي؛ تحقيق أحمد الخراط .- ط1 .- دمشق؛ دار القلم، 1406هـ.
- ديوان امرئ القيس؛ شرح حسن السندوبي. – ط1 .- دار إحياء العلوم، 1410هـ.
- رسالة في لفظ الجلالة (الله) لمحمد إبراهيم محمد عبد الله. – القاهرة: مطبعة الحسين الإسلامية، 1411هـ.

- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي؛ تحقيق أحمد الخراط .- ط2 .- دمشق: دار العلم، 1405هـ.
- روح المعاني للألوسي .- المطبعة المنيرية، مكتبة التراث.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد؛ تحقيق شوقي ضيف .- ط3 .- مصر: دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ؛تحقيق حسن هنداوي .- ط1 .- دمشق: دار القلم، 1405هـ.
- شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي؛ تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. - ط2 .- دمشق: دار المأمون، 1407هـ.
- شرح الألفية لابن الناظم؛ تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد. - بيروت: دار الجيل.
- شرح التسهيل لابن مالك؛ تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. - ط1 .- القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، 1410هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور؛ تحقيق صاحب أبو نجاح.
- شرح الكافية للرضي؛ تحقيق حسن الحفظي ويحيى بشير مصري .- ط1 .- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417/1414هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك؛ تحقيق عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1402هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (173 نحو).
- شرح اللمع للأصفهاني؛ تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة، منشورات عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، 1411هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش. - بيروت: عالم الكتب.
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. - ط3.- بيروت: عالم الكتب، 1403هـ.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري؛ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. – ط3 .– بيروت: دار العلم للملايين، 1404هـ.
- صحيح البخاري .– دار الفكر ، 1414هـ.
- علل النحو لأبي الحسن الوراق؛ تحقيق محمود جاسم الدرويش .– ط1 .– الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ.
- العين للخليل بن أحمد؛ تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي. – ط1 .– بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني؛ تحقيق محمد النمر وفؤاد مخيمر. – ط1 .– الدوحة: دار الثقافة، 1411هـ.
- الفصل في خلاف العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة لزينب بنت أسعد هاشم بن محمّد سبّاك ،(مجلة الدراسات اللغوية)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الأول، ص44–103.
- الفهارس المفصَلة لخصائص ابن جنّي لعبد الفتاح السيد سليم 0- ط1 .– القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 1418هـ.
- قطع همزة الوصل في الدرج لمؤمن صبري غنام، منشور في مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد 51، رجب 1426هـ، ص421–494.
- كتاب سيبويه؛ تحقيق عبد السلام هارون. – ط3 .– بيروت: عالم الكتب، 1403هـ.
- الكشاف للزمخشري .– بيروت: دار المعرفة.
- كشف المشكلات للأصبهاني؛ تحقيق محمد الدالي. – دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الكلّيات لأبي البقاء الكَفوي؛ تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري .– ط2 .– بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.
- اللامات للزجاجي؛ تحقيق مازن المبارك –. ط2 .– دمشق : دار الفكر، 1405هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري؛ تحقيق غازي مختار طليمات .- ط1 .- دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1416هـ؛ بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر.
- لسان العرب لابن منظور. – القاهرة: دار المعارف.
- مجالس العلماء للزجاجي؛ تحقيق عبد السلام هارون. – ط1 .- القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض: دار الرفاعي، 1403هـ، مكتبة الخانجي.
- المحتسب لابن جني؛ تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. – القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1415هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده؛ تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار. – ط1. – القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1377هـ.
- المخصص لابن سيده. – القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- مدارج السالكين لابن قيم الجوزية؛ تحقيق محمد حامد الفقي. — بيروت: دار الكتاب العربي، 1392هـ.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي؛ تحقيق محمد بك ومحمد إبراهيم وعلي البجاوي .- ط3 .- القاهرة: دار التراث.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، رسالة دكتوراه؛ إعداد علي جابر منصوري، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1996م.
- المسائل العسكريات في النحو لأبي علي الفارسي؛ تحقيق علي جابر منصوري .- ط2 .- بغداد: جامعة بغداد، 1982م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل؛ تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، 1402هـ.
- معاني القرآن للأخفش؛ تحقيق هدى قراعة .- ط1 .- القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411هـ.
- معاني القرآن للفراء. – ط3 .- بيروت: عالم الكتب، 1403هـ.

- معاني القرآن وأعرابه للزجاج؛ تحقيق عبد الجليل عبده شلبي .- ط1 .- بيروت: عالم الكتب، 1408هـ.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل يعقوب .- ط1 .- بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي. – إستانبول: دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. – صيدا: المكتبة العصرية، 1407هـ.
- المفصَل في علم العربية للزمخشري؛ تحقيق فخر صالح قدّارة. – ط1. – عمّان: دار عمّار، 1425هـ.
- المقتصد لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق كاظم المرجان، 1982م، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- المقتضب للمبرد؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .- بيروت: عالم الكتب.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري؛ مراجعة علي محمد الضبّاع .- بيروت: دار الفكر.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري؛ تحقيق محمد عبد القادر أحمد. – ط1 .- بيروت: دار الشروق، 1401هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم. – مؤسسة الرسالة ،ومركز البحوث العلمية، 1413هـ.